

سلسلة أوراق عمل الشراكة العالمية للمساءلة الإجتماعية

ورقة عمل رقم 3 للشراكة العالمية للمساءلة الإجتماعية
مارس 2015

نهج العمل الجماعي لمكافحة الفساد حالة جمهورية الدومينيكان

دانيال كوفمان | أندريا جالينا | روبي سينديروفيتش

مجموعة البنك الدولي



الشراكة العالمية
للمساءلة الإجتماعية



تم التكللف بإعداد هذه الورقة من قبل الشراكة العالمية للمساءلة الإلتماعفة؁ وهف برنامج للشراكة العالمية داخل مجموعة البنك الدولف.

وتقوم الشراكة العالمية من أجل المساءلة الإلتماعفة بدعم القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل معاً لإيجاد حلول للتحديات الحاسمة للحكومة فى البلدان النامفة. ولتحقق هذا الهدف؁ تقوم الشراكة العالمية للمساءلة الإلتماعفة بتوففر الدعم الإستراتيجف والمستدام لمبادرات المساءلة الإلتماعفة لمنظمات المجتمع المدني الرامفة إلى تعزيز الشفاففة والمساءلة. وهف تعتمد على مشاركة البنك الدولف المباشرة والمستمرة مع الجهات الفاعلة فى القطاع العام؁ فضلاً عن شبكة من المنظمات الشرفكة العالمية؁ لخلق بيئة موانفة يتم من خلالها إستخدام ردود أفعال المواطنف لحل المشاكل الأساسية فى مجال تفدفر الخدمات وتعزيز أداء المؤسسات العامة.

www.GPSAknowledge.org
www.theGPSA.org

نهج العمل الجماعي لمكافحة الفساد

حالة جمهورية الدومنيكان

Daniel Kaufmann

President, Natural Resource Governance Institute
Non-Resident Senior Fellow, The Brookings Institution

دانيال كوفمان

رئيس معهد إدارة الموارد الطبيعية
زميل أقدم غير مقيم، مؤسسة بروكينجز

Andrea Gallina

Senior Governance Specialist, World Bank

أندريا جالينا

كبير أخصائي الحوكمة، البنك الدولي

Roby Senderowitsch

Program Manager, Global Partnership for Social Accountability, World Bank

روبي سينديروفيتش

مدير برامج الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية، البنك الدولي

بعض الحقوق محفوظة

هذا العمل هو نتاج لموظفي البنك الدولي بالإضافة إلى مساهمات خارجية. ولا تعكس النتائج والتفسيرات والإستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة آراء البنك الدولي أو مجلس مديريه التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا العمل. كما أن الحدود والألوان والمسميات، وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة في هذا العمل لا تعني أي حكم من جانب البنك الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول مثل هذه الحدود.

لا يوجد في هذه الوثيقة ما يشكل أو ما يمكن اعتباره تقييدا أو تنازلا عن الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، وكلها حقوق محفوظة على وجه التحديد.

حقوق وضوابط



هذا العمل متوفر بموجب رخصة إسناد المشاع الإبداعي (CC BY 3.0 IGO) the Creative Commons Attribution 3.0 IGO license <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> بموجب رخصة إسناد المشاع الإبداعي لديك الحرية في نسخ و توزيع ونقل وتكييف هذا العمل، بما في ذلك لأغراض تجارية، وفقا للشروط التالية:

الإسناد — يُرجى ذكر العمل على النحو التالي: دانيال كوفمان وأندريا جالينا وروبي سينديروفيتش Kaufmann, Daniel, Andrea Gallina, and Roby Senderowitsch. نهج العمل الجماعي لمكافحة الفساد: حالة جمهورية الدومنيكان. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. الرخصة: إسناد المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمة — إذا قمت بترجمة هذا العمل، الرجاء إضافة إخلاء المسؤولية التالية جنبا إلى جنب مع الإسناد: لم تتم هذه الترجمة من قبل البنك الدولي ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية للبنك الدولي. ولن يكون البنك الدولي مسؤولا عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التطبيق — إذا قمت بإجراء تطبيق لهذا العمل، الرجاء إضافة إخلاء المسؤولية التالية جنبا إلى جنب مع الإسناد: هذا تطبيق لعمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء التي تم الإعراب عنها في التطبيق حصريا على عاتق صاحب أو أصحاب التطبيق ولم يقرم البنك الدولي بالتصديق عليها.

محتوى طرف ثالث — لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة كل مكون من المحتوى الوارد ضمن العمل. وبالتالي ، لا يضمن البنك الدولي أن استخدام أي مكون أو جزء وارد في العمل يمتلكه طرف ثالث لا يشكل تعديا على حقوق تلك الأطراف الثالثة. وتقع مخاطر المطالبات الناجمة عن هذا التعدي على عاتقك وحدك. وإذا كنت ترغب في إعادة استخدام عنصر في العمل، حينئذ يقع على عاتقك مسؤولية تحديد مدى ضرورة إعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حق النشر. وقد تشمل أمثلة العناصر على جداول أو أشكال أو صور ولكن دون أن تقتصر عليها.

توجه جميع الإستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى شعبة النشر والمعرفة، البنك الدولي

1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA; fax: 202-522-2625; e-mail: pubrights@worldbank.org.

تصميم الغلاف: مارتن شمييت

المحتويات

التمهيد

iv

الخلاصة

v

1. تطور الفساد والحوكمة في ظل الديمقراطية في جمهورية الدومنيكان

1

2. الأسباب المنطقية للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد ومبادئها

8

3. حول بعض نقاط القوة والإنجازات في المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد

11

4. التحديات والقضايا المتعلقة بالمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد

16

الخاتمة وبعض التوصيات المحددة

22

الملحق "أ"

24

الملحق "ب"

30

ملاحظات

37

قائمة المراجع

38

الأشكال

الشكل 1: تواتر مختلف أنواع الرشوة وتسريبات الميزانية، جمهورية الدومنيكان في منظور مقارن—البيانات لعام 2011 (من دراسة للمنتدى الإقتصادي العالمي عن الشركات)

2

الشكل 2: المشاركة في الاجتماعات البلدية في عام 2012، حسب البلد

5

الشكل 3: جمهورية الدومنيكان: الاتجاهات في الحوكمة، 2003-2013 (مؤشرات الحوكمة عبر العالم، الرتبة المئوية بين كل البلدان) تتراوح بين 0 (أدنى) و 100 (أعلى رتبة)

8

الجدول

الجدول 1: جمهورية الدومنيكان: الاتجاهات في الحوكمة 1996-2013 (الرتب المئوية)

3

يشكل الفساد، الذي يعد واحداً من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، أمراً سيئاً بالنسبة للتنمية كما يعتبر عائقاً رئيسياً أمام الجهود المبذولة للحد من الفقر. فهو يؤثر على النمو الاقتصادي ولا يشجع الاستثمار الأجنبي، كما أنه يشتت الموارد العامة ويشوّه تنفيذ سياسات وبرامج الحكومات ويفسد العلاقة بين المواطنين والحكومة ويقوض ثقة المواطنين. كل هذا له تأثير غير مناسب على الفقراء: فالفساد على نطاق واسع يقوّض نوعية الخدمات العامة التي يعتمد عليها الفقراء بصفة خاصة، ويفقد الفقراء نسبة كبيرة من دخلهم من خلال الرشوة على نطاق صغير. غير أن قهر الفساد ليس مستحيلاً، ومن المسلم به الآن، على نطاق واسع، إعتباره عقبة رئيسية أمام التنمية، وهناك العديد من المبادرات للتصدي له.

وتبين دراسة حالة هذه المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد في جمهورية الدومنيكان كيف إن إدماج الإرادة السياسية والقدرات التقنية والإتلاف الواسع من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المهتمة بتعزيز الإصلاحات، يؤدي إلى نجاح ملحوظ. لقد تم، من خلال المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، التغلب على التحديات التي تواجه الحوكمة والتعجيل بالإصلاحات المعطلة كما تم تقديم عقد إجتماعي جديد بين الأطراف الاجتماعية للحد من الفقر وزيادة الرخاء المشترك، والآن، تقوم الحكومة بانتظام، بتقديم تقارير للمواطنين كما أن المجتمع المدني المنظم والقطاع الخاص يساهمان في تحسين السياسات، مما يتيح توفير ردود الفعل على عملية التنفيذ.

لم تقم جمهورية الدومنيكان بالقضاء تماماً على الفساد مع المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، وهناك الكثير من العمل يتعين القيام به لمواجهة التحديات الحاسمة للحوكمة. ولكن هذه المبادرة السليمة كانت بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح الجديرة بالثناء. سنواصل القيام بدورنا في دعم هذا العمل من خلال الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية، وأتطلع إلى السماع أن هذه المبادرة مستمرة في النمو لمناصرة مكافحة الفساد.



Robert Hunja

Director, Public Integrity and Openness,
Governance Global Practice
World Bank Group

Washington, DC

March 2015

روبرت هونجا

مدير النزاهة العامة والانفتاح،
ممارسة الحوكمة العالمية
مجموعة البنك الدولي
وأشنطن العاصمة

2015 مارس

الخلاصة

واجهت جمهورية الدومنيكان، لما يقرب من قرن، تحديات كبيرة في الحوكمة و الفساد. وكانت مستويات عالية من الفساد تسود منذ زمن طويل، ولا تزال سائدة إلى اليوم، حتى لو تغيرت خصائصها ومظاهرها، كانت سيادة القانون ضعيفة لفترة طويلة، وعموما لم تكن الحكومة ذات فاعلية عالية. وعلى النقيض من ذلك، كان أداء البلد أفضل من حيث التقدم المحرز بشأن الحريات السياسية والمدنية الأساسية، وبالتالي يعتبر تصنيفها مُرض نسبياً، من حيث صوت الناخب والمساءلة. ويواجه المجتمع المدني بيئة تمكينية يمكن أن يعمل من خلالها، وفي مقابل هذه الخلفية، يجري تقييم المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد المبتكرة والقائمة على تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد، مع الأخذ بمنظور حوكمة واسع نسبياً. لا تحاول هذه الورقة أن تقدم تقييماً شاملاً لجميع جوانب المبادرة وحدها، ولكن هدفها المساهمة في التحليل والنقاش حول فوائد وتحديات المبادرات التشاركية لتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، في جمهورية الدومنيكان وفي أماكن أخرى، مع التحديد أيضاً، وبشكل ملموس، لمبادرات المتابعة الممكنة. سيوفر القسم الأول من هذه الورقة بإيجاز بعض السوابق العامة على تطور الحوكمة والفساد في جمهورية الدومنيكان. ويناقش القسم الثاني استراتيجية المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد. أما القسمان الثالث والرابع فيقدمان وجهات نظرنا بشأن إنجازات وأوجه قصور المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، على التوالي. ويقدم الجزء الختامي بعض توصيات المتابعة.

تطور الفساد و الحوكمة الديمقراطية في جمهورية الدومنيكان

فيما يتعلق بتحديات الحوكمة والفساد في جمهورية الدومنيكان

واجهت جمهورية الدومنيكان تاريخياً تحديات خطيرة في سوء الحكم والفساد ويعود ذلك على الأقل إلى العقود الأولى من القرن العشرين عندما انتقلت جمهورية الدومنيكان من السيطرة العسكرية الأمريكية إلى ديكتاتورية Trujillo (Moya Pons 2009) ولا تقدم من خلال نطاق هذه الورقة حساباً كاملاً لهذه التطورات التاريخية للفساد في البلاد ولتحديات سوء الحكم. حيث لا تتوفر مقاييس لتقييم اتجاهات الفساد طوال تاريخ جمهورية الدومنيكان ، ومع ذلك توجد مؤشرات حول الحوكمة والفساد للأعوام الخمس عشرة الماضية على الأقل. وتشير البيانات إلى تفاقم الفساد في جمهورية الدومنيكان بإطراد (Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi 2011) عل الرغم من أنه من الجائز أن يكون التدهور مدفوعاً جزئياً من خلال الإدراك و / أو "الطبيعة المعلنة" للامركزية المتزايدة والفساد.

شهدت جمهورية الدومنيكان عقوداً عديدة من الفساد تحت ظل حكم Trujillo وكذلك في وقت لاحق تحت ظل أنظمة حكم Balaguer حيث أضاف الطاعين الطابع المؤسسي للفساد البيروقراطي والعسكري بهدف البقاء في السلطة وبحلول زمن تحول جمهورية الدومنيكان إلى الديمقراطية كان قد تم تأسيس أشكالاً متنوعة من الفساد في البلاد.

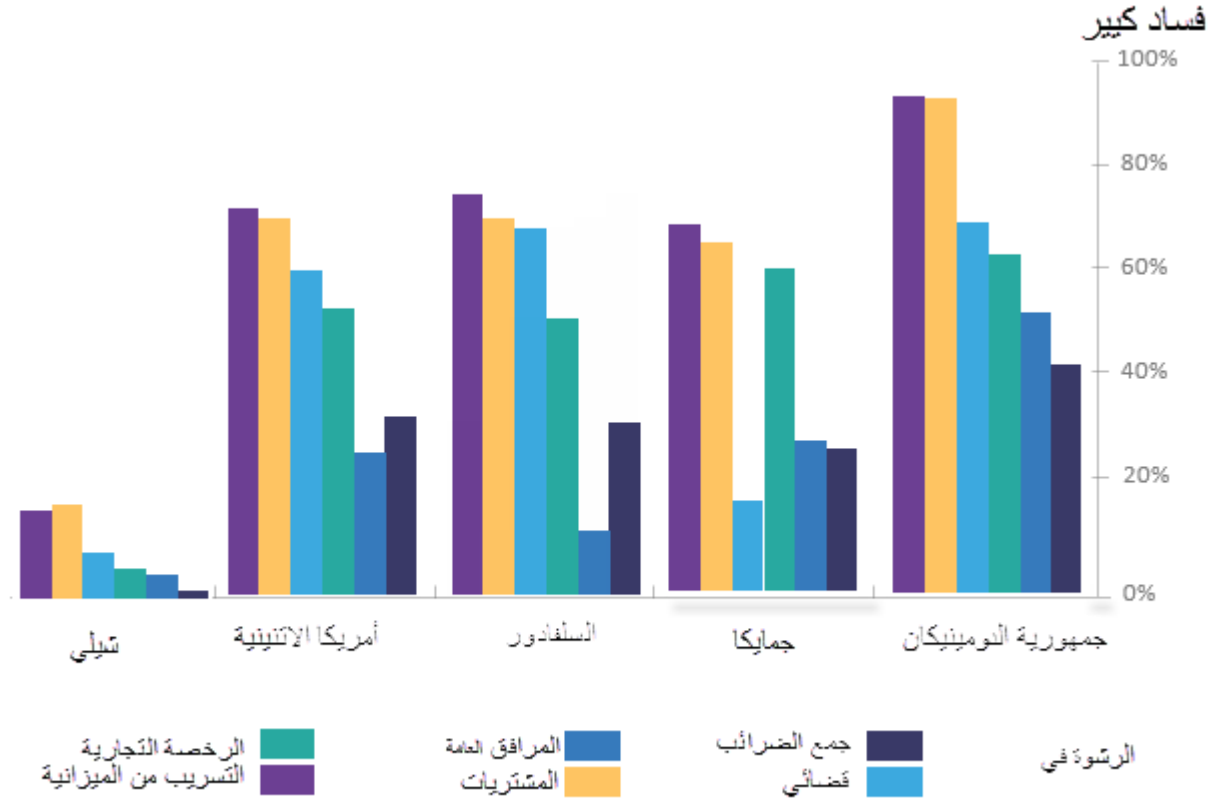
يؤثر الإرث الأوسع لماضي سياسات الفساد والاستبداد لجمهورية الدومنيكان على سلطة الرئاسة و بالفعل أدى تاريخ ديكتاتورية البلاد إلى إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي لدرجة أن يظل حتى يومنا هذا "رئاسياً presidentialist" إلى درجة كبيرة حيث يمارس الرئيس سلطة تتعدى السلطات الرسمية المؤسسية للرئاسة، فعلى سبيل المثال، يخول للرئيس سلطات هامة للابتعاد عن مخصصات الميزانية المعتمدة من التشريع.

بالإضافة إلى ذلك، تظل سيادة القانون ضعيفة - مقاسة بالمؤشرات المتاحة - في جمهورية الدومنيكان، وقبل عهد الديمقراطية، جمعت الشرطة و الجيش إجراءات ضخمة تخدم الديكتاتور. وعند حلول التحول الديمقراطي لم تختفي هذه الإجراءات بل تنامت مع مرور الزمن كما أصبحت تجارة المخدرات غير المشروعة مصدر قلق متزايد فضلاً عن عمليات الإغتيالات بدون محاكمة (Shoichet and Perez 2011).

ومع ذلك، لا ينبغي أن تنتقص بعض هذه التطورات المقلقة من واقع التطور الإيجابي للتحول الديمقراطي لجمهورية الدومنيكان مقارنة مع عقود من الزمن الاستبدادي المضطرب في الماضي.

فيما يتعلق بالفساد، تقدم مصادر مختلفة، مثل التدابير القطرية الموجزة المقدمة من منظمة الشفافية الدولية (منظمة الشفافية الدولية ومؤشر مدركات الفساد TI-CPI) و أيضاً تلك المقدمة بواسطة مؤشرات إدارة الحكم في جميع أنحاء العالم (WGI) - مقدمة بمزيد من التفاصيل أدناه) صورة واقعية عن المستويات العالية نسبياً من الفساد السائد في جمهورية الدومنيكان. بل توضح أيضاً التركيز على مصادر بيانات غير تجميعية تصنف الفساد وتوضح الأنواع المتباينة من الفساد والرشوة.

شكل 1: تكرار الأنواع المتباينة من الرشوة و التسريب من الموازنة، جمهورية الدومنيكان في منظور مقارنة لبيانات عام 2011 (من دراسة استقصائية لشركات للمنتدى الاقتصادي العالمي)



المصدر: WEF Global Competitiveness Report, 2011. تقرير القدرة التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، 2011. تطبيق هوامش الخطأ من بين جملة أمور حيث أن العينة صغيرة نسبياً

على سبيل المثال، تشير بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي – المبينة في شكل 1- إلى نسب عالية للغاية من الفساد في عدد من الأبعاد الرئيسية مثل التسريب من الموازنة والرشوة في نظام المشتريات في حين تمثل أيضاً أبعاد أخرى من الرشوة صورة للتحديات حتى وإن كانت نسبته بالمقارنة غير عالية ، كما توحى البيانات المبينة في شكل 1 أعلاه بتكرار مرتفع من الفساد في جمهورية الدومنيكان مقارنة بالمتوسط الإقليمي في هذا الشأن (العالي بالفعل) في أمريكا اللاتينية والبلدان الأخرى المختارة في الإقليم. ومن الأهمية بمكان تحديث هذه البيانات عند توافرها لتحديد ما إذا كانت الجهود الهامة الجارية المبذولة في إصلاح نظام المشتريات بما في ذلك الانفتاح على الرقابة المدنية عبر كافة المؤسسات أسفرت عن نتائج من حيث الحد من الفساد.

عرضت جمهورية الدومنيكان المكاسب الخاصة بحريات المواطنين السياسية والمدنية (بما في ذلك السياسات الانتخابية وحرية التعبير ومن ثم تعزيز "صوت الناخب والمساءلة الديمقراطية") بشكل عام ، كما هو مقترح في اتجاه الصعود على مدار العقود القليلة الماضية.

يجوز تقييم هذا البعد الهام في الحوكمة ، تجريبياً، باستخدام عنصر " صوت الناخب والمساءلة الديمقراطية" من مؤشرات الحوكمة عبر العالم، وهذا المؤشر مبين في الجدول 1 أدناه بصفته أول مؤشر ، في حين أن مؤشرات الحوكمة الست الواردة في الجدول تقدم منظور ومقارنة، ويتضح من البيانات الحالية أن النظام في جمهورية الدومنيكان ليس مجرد ديمقراطية إسمية بل إن قدرة المؤسسات الديمقراطية في هذا البلد قد وصلت إلى مستوى عالي حتى في مواجهة تحديات أخرى في مجال الحوكمة و الفساد.

الجدول 1 : جمهورية الدومنيكان: اتجاهات الحوكمة ، 1996-2013 (الرتبة بالنسب المئوية)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996	
54.50	52.11	49.76	51.18	52.40	54.33	53.85	47.12	50.00	46.63	53.37	51.92	48.08	50.96	54.03	Voice and Accountability صوت الناخب والمساءلة
55.45	47.17	43.40	44.08	43.54	39.90	42.31	38.94	33.65	30.29	45.19	44.23	28.37	42.79	55.45	Political Stability No Violence الاستقرار السياسي و اللا عنف
34.93	34.12	29.67	32.54	32.52	29.13	32.20	35.12	28.78	34.15	39.02	42.93	30.73	42.44	36.36	Government Effectiveness فاعلية الحكومة
46.89	46.92	47.85	46.41	48.06	47.09	46.08	42.65	38.73	43.14	44.12	44.12	45.59	41.67	48.80	Regulatory Quality الجودة التنظيمية
29.86	26.76	25.12	25.59	30.29	33.01	34.93	31.10	31.58	30.62	29.67	32.54	34.45	33.97	36.97	Rule of Law سيادة القانون
22.49	23.22	21.90	25.84	29.13	28.16	30.73	35.12	41.46	32.68	43.41	31.22	28.78	54.63	21.05	Control of Corruption رقابة الفساد

المصدر : WGI: A Summary of Data, Methodology and Analytical Issues, by D. Kaufmann, A. Kraay and M. Mastruzzi, October 2011—www.govindicators.org, <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>, November 21, 2014.

نظراً لتحديات الحوكمة في جمهورية الدومنيكان، لم تكن ثقة المواطنين في فعالية حكومتهم عالية و لم تتزايد بل بالأحرى كانت على العكس، حيث إعتبروا الحكومة غير فاعلة في مجال توفير السلع العامة للمواطنين، ولا يثير هذا الرأي أي إستغراب نظراً للتعبيئة المنخفضة للغاية للإيرادات الضريبية (و يشاهد ذلك أيضا على نطاق أوسع في المرتبة المتدنية للغاية لعنصر فاعلية الحكومة في مؤشرات الحوكمة عبر العالم الواردة في الجدول 1 أعلاه). ونتيجة لذلك، تظل توقعات المواطنين عموماً منخفضة بشأن توفير الحكومة للسلع العامة ، والكثير من المواطنين في الدومنيكان يمتثلون على مضض لحكم "الأضرار العامة" مثل الفساد.

ربما تكون توقعات المواطنين المنخفضة حول قدرة الحكومة على معالجة مشكلة الفساد قد تفاقمت بالدوافع المعلنة العديدة لمكافحة الفساد التي لم تسفر عن أي نتائج ملموسة ، فلعمود عديدة، أعلن قادة جمهورية الدومنيكان عن الدوافع العلنية لمكافحة الفساد وعن الخطط النبيلة للتصدي للمشكلة وهو نمط ليس بغير المألوف في العديد من أرجاء العالم.

كما هو الحال في بعض من البلدان الأخرى، شكلت الانتهازية السياسية حافزا لدوافع مكافحة الفساد و فشلت في معالجة محددات الفساد الراسخة السياسية والمؤسسية ، ففي بعض الحالات، عند ما تتحدد بصورة صحيحة المؤسسة المنكوبة ويتم تقرير إصلاحها ، قد تكون الإصلاحات السابقة قد أدت إلى إحداث إصلاح جزئي و تدريجي و من ثم لا يتناسب ذلك مع عمق التحدي الذي تواجهه المنظمة كما هو الحال في مؤسسة الشرطة.

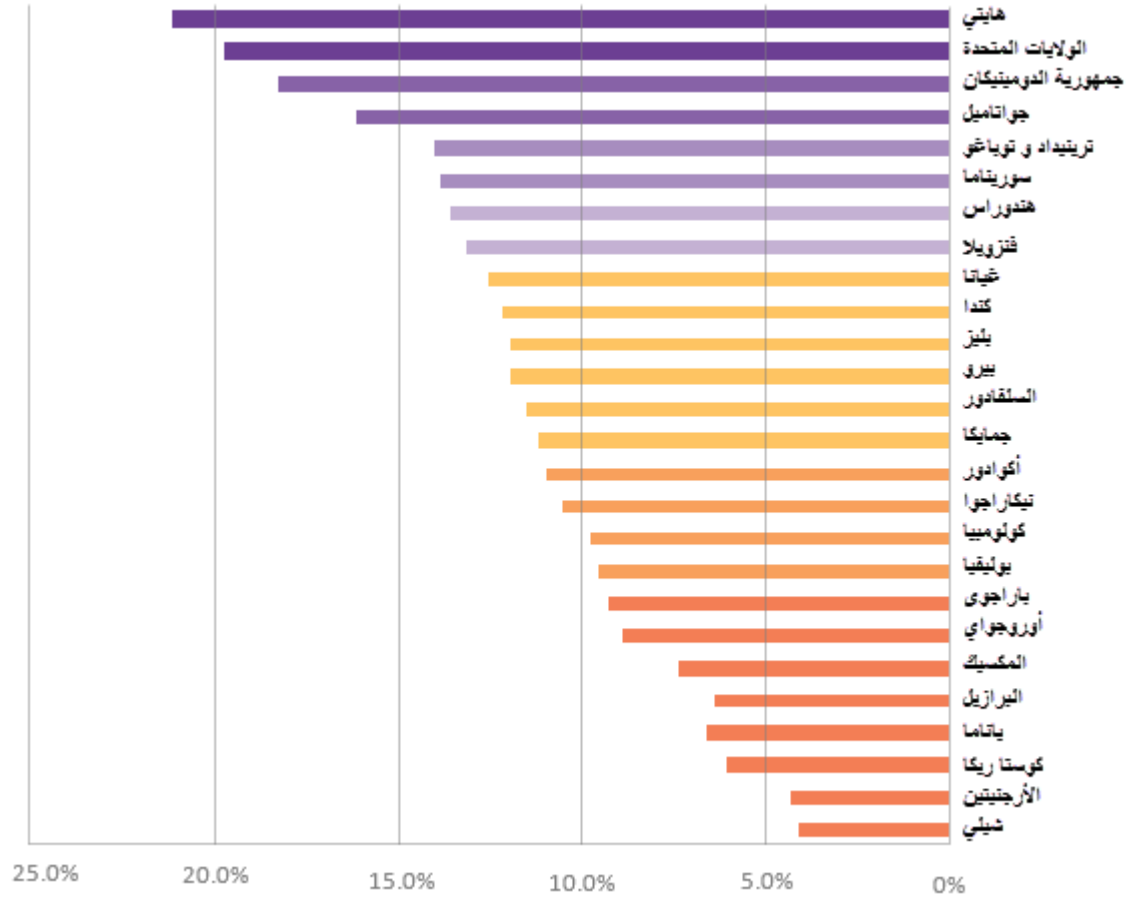
و هكذا، ظلت تحديات الحوكمة و الفساد عميقة الجذور و راسخة في جمهورية الدومنيكان إستناداً على خلفية قوية من الأجهزة التنفيذية القوية و لكن إدارتها غير جيدة وعلى عدد من مؤسسات سيادة القانون العاملة بعدم جدارة (Matsuda و Gallina 2013). و يمتزج ذلك بجهاز تشريعي ضعيف و مع ذلك ، على الرغم من بيئة الحكم الضعيفة في مجملها (باستثناء صوت الناخب و المساءلة)، أجريت بعض الإصلاحات الجديرة بالذكر، مثل قانون مهنة الخدمة المدنية الأخير الذي أسفر عن إضفاء الطابع المهني على آلاف من الموظفين العموميين و كما سنرى أدناه بشيء من التفصيل، تعد المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد (IPAC) مساهمة هامة أيضا في هذا السياق.

مشاركة المجتمع المدني في جمهورية الدومنيكان وما بعد: سابقة لمبادرة مكافحة الفساد

من الجدير تقديم موجز عن المعلومات الأساسية حول المجتمع المدني و تطور " صوت الناخب" في جمهورية الدومنيكان بهدف فهم السياق الأوسع للنهج القائم على المشاركة الذي يحدث في نهاية الأمر تحت مظلة مبادرة مكافحة الفساد.

من خلال عدد من منظمات مجتمع مدني يتعدى 20,000 منظمة (الأمم المتحدة 2005) في بلد يبلغ تعداداه أقل من 10 مليون نسمة، تتوفر لدى جمهورية الدومنيكان إمكانيات هائلة للتعبيئة لمواجهة تحديات الفساد والمشاركة في ذلك. وهناك مؤشر واحد على مدى المشاركة على المستوى المحلي (البلدية)، حيث يشارك المواطنون من الدومنيكان جنبا إلى جنب مع المواطنين من هايتي أكثر من أي بلد آخر في أمريكا اللاتينية كما هو مبين في شكل 2 أدناه.

شكل 2: المشاركة في اجتماعات المحليات عام 2012 حسب البلد



المصدر: مقتبس من Morgan Jana و Rosario Expinal و Mitchell Seligson من "The Political Culture of Democracy in the Dominican Republic and in the Americas, 2002: Towards Equality of Opportunity" وثيقة لوكالة التنمية الدولية الأمريكية لعام 2012 ، جامعة Vanderbilt. المصدر الأصلي: Barometro de las Americas port LAPOP. وقد تم سؤال المشاركين عما إذا حضروا اجتماع مجلس المدينة أو اجتماع مجلس المحليات أو غيره من الاجتماعات التي دعت إليها الحكومة المحلية خلال الأشهر الأثني عشر الماضية.

قد تتعدد منظمات المجتمع المدني في جمهورية الدومينيكان بالقدر الكافي، لدرجة إنه حين يعملون معا يمكنهم أن يصبحوا قوة سياسية فاعلة للغاية (الأمم المتحدة 2005) و ذلك بالإضافة إلى مشاركة المواطنين ، في جمهورية الدومينيكان، في الحكومة المحلية و إن المشاركة في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية يمثل قوة سياسية هامة، وعملياً تعتبر فاعليتهم في مجملها متغيرة و تعتمد على قضية التحالف ونوعها و مشاركة منظمات المجتمع المدني و في نهاية الأمر، صممت المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد بهدف إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح نظراً لقوتهم السياسية المحتملة و فشل جهود الإصلاح العديدة السابقة.

النهج القائم على المشاركة في برامج مكافحة الفساد واستعراض موجز عن بعض التجارب السابقة

قبل البحث في تفاصيل مبادرة مكافحة الفساد، من المفيد استعراض وسيلة إدراج منظمات المجتمع المدني والجمهور في إصلاحات مكافحة الفساد في أنحاء أخرى من العالم (بهدف استعراض التجارب ، رجاء النظر في الجدول الوارد في الملحق "أ"). يعرف هذا النوع من الإصلاح بالإصلاح القائم على المشاركة، وتختلف برامج المشاركة عن البرامج التقليدية لمكافحة الفساد من حيث إدراجهم

المجتمع المدني وكذلك القطاع الخاص رسميا في مبادرات مكافحة الفساد وفي البرامج الخاصة بهذا الشأن و غالبا يتحقق ذلك من خلال شكل من أشكال التعاون. وعلى النقيض من ذلك، لا تشترك البرامج التقليدية لمكافحة الفساد منظمات المجتمع المدني وتنزع إلى مشاركة القطاع العام بمفرده وبشكل يعبر عادة من القمة إلى القاعدة.

دعمت بعض الوكالات الإنمائية مثل البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وغيرها من الوكالات النهج القائم على المشاركة في مكافحة الفساد داخل البلدان حيث يطالب بعض أصحاب المصالح المحليين المساعدة. وتبني فكرة هذا النهج على وجود حدود هامة لنهج التوجه من القمة إلى القاعدة المستندة على جانب العرض (الحكومة المركزية) ومن ثم يعتبر إدراج جانب الطلب والسماح باتباع نهج التوجه من القاعدة إلى القمة الذي يشترك فيه المواطنين أكثر فاعلية، وهؤلاء يمكنهم توليد الطلب والإبقاء عليه وممارسة الضغط من أجل إجراء الإصلاح فضلا عن رقابة التنفيذ.²

ويرجع الدعم لهذا النهج - على الأقل- إلى كتابات Putman الرائدة عن الرأس المال الإجماعي (1993 و1995 من بين جملة كتابات أخرى) التي تشير إلى فاعلية رأس المال الإجماعي في إنشاء المساءلة و الرقابة المجتمعية. وتشير دراساته عن المجتمع المدني في إيطاليا إلى العلاقة الإيجابية بين قوة المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية، كما أظهرت كتابات يول Paul (1996)، في هذا الوقت تقريبا، أهمية البرامج القائمة على جانب الطلب. و قدم تقريراً عن التداعيات الإيجابية للرقابة القائمة على الأدلة وممارسة الجمهور للضغط (من خلال الدراسات "لبطاقة تقييم الأداء") على أداء المشاريع العامة في بنجالور بالهند.

وفي واقع الأمر، تعتبر بعض الإنقسامات بين المناهج المبنية على جانبي العرض والطلب على الإصلاح انقسامات مصطنعة، فعمليا، يمكن التوصل إلى نتائج أفضل من خلال التكامل بين العرض والطلب والاتساق مع بناء تحالف لأصحاب المصالح المتعددين والعمل الجماعي؛ ومن غير المحتمل أن يسفر الاعتماد الحصري وما ينبني على جانب الطلب عن إصلاح ملموس في القطاع العام وفي القضاء، حيث بموجب التعريف يتطلب الإصلاح اتخاذ قرارات من قبل الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية ومشاركة هذه الفروع في ذلك.

في أواخر التسعينيات، سنت بعض مبادرات مكافحة الفساد النهج القائم على المشاركة في العديد من البلدان، إبتدأ من بلدان مثل جورجيا وألبانيا ولايتيفيا وبوليفيا ودعم معهد التنمية الاقتصادية (في ذلك الحين ثم معهد البنك الدولي) بالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية النهج القائم على المشاركة بهدف تصميم دراسات تشخيص الحوكمة ومكافحة الفساد وتنفيذ ذلك كما دعموا التحليلات اللاحقة وكذلك تصميم برامج العمل التشاركية بشأن مكافحة الفساد وتدعى "الدراسات عن النزاهة الوطنية".

وقد تولت المؤسسات غير الحكومية المحلية عملية تصميم الدراسات وتحليلها وذلك بدعم من خبراء محليين ومن البنك الدولي. وعند الإنتهاء من تحليل النتائج والإعلان عنها، قامت مجموعات العمل لأصحاب المصالح المتعددين بإعداد برامج قابلة للتنفيذ. وقدمت نتائج التشخيص ومشروع التوصيات وأجريت مناقشاتها من خلال مننديات وطنية بشأن مكافحة الفساد من خلال المشاركة الهامة للمجتمع المدني وغيرهم من المجموعات.

كما نفذ هذا النهج في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية فضلا عن مجموعة من سبع بلدان أفريقية، في بعض الحالات، مثل برامج مكافحة الفساد في غانا وفي كولومبيا، على سبيل المثال، استمرت منظمات المجتمع المدني في المشاركة طويلا في أعقاب إنعقاد المنتدى الوطني لمكافحة الفساد، ونفذت هذه الدراسات التشخيصية المتعمقة والنهج القائم على المشاركة في أكثر من عشرين بلد في حين لم تطبق القياسات الجيدة وتحليل التقييم سوى لبعض البرامج فقط، ومن الجلي تنوع النتائج، ففي بعض البلدان التي كانت المساهمة بها ديناميكية ومستدامة ومستندة على إرادة سياسية حدث الإصلاح، في حين عندما غابت هذه العوامل لم يحدث إصلاح.

وحتى عند تنفيذ بعض الإصلاحات القليلة، يبدو أن النهج القائم على المشاركة في هذه البرامج كان مفيدا للمجتمع المدني وغيرهم من المجموعات فقد منحوا سلطة وتعلموا من هذا النهج الجديد القائم على المشاركة ومن التقنيات الحديثة ومن ثم قد تراكمت فوائد أخرى حتى إن إختلطت الإصلاحات ولم تستدام على مر الزمن.

تشير بعض التقييمات الخارجية الصارمة لهذه البرامج بوضوح إلى أهمية هذا النهج المبكر القائم على المشاركة بهدف إنشاء قاعدة دعم كبيرة لبرامج مكافحة الفساد، وبشكل خاص أشار كل من Leeuvy van Gils and Kreft (1997) إلى أن المساهمة في حلقات العمل تسفر عن رفع الوعي والمطالبة بإجراء إصلاحات ولكنها أشارا أيضا إلى إن المساهمة في حد ذاتها غير كافية لتحقيق الإصلاح.

وقد أجريت مبادرات أخرى بمرور الأعوام ، فبعض من هذه المناهج أجريت على المستوى شبه القطري لا سيما في العديد من البلدان في أفريقيا و البعض في أمريكا اللاتينية و في إندونيسيا ، ففي هذه البرامج، يميل المجتمع المدني إلى المشاركة أكثر في " الأنشطة اللاحقة للإصلاح " بمعنى المشاركة المباشرة في تنفيذ الإصلاحات.

ويطرح ذلك أهمية " عدم تجميع " المناهج القائمة على المشاركة لمكافحة الفساد أو التباين بينها وفقا للمراحل المختلفة للنهج (في بداية المبادرة و في المرحلة الوسيطة للمبادرة أو في نهايتها) لمبادرة مكافحة الفساد. وشمل نهج التشخيص المبكر على نطاق البلد الموصوف أعلاه عنصر مشاركة هام في بداية المبادرة و في مرحلتها الوسيطة (التشخيص و التقييم و تصميم برنامج العمل) و لكن لم يتوافر عند المرحلة النهائية للمبادرة لا سيما مرحلة تنفيذ الإصلاح حيث تعتبر هذه المرحلة مرحلة التركيز في مبادرة مكافحة الفساد على النحو الذي سيوصف لاحقاً.

ومع ذلك، فقد تحققت لبعض من هذه البرامج للمساهمة النهائية للمجتمع المدني و تحقق نهج تشاركي قوي في البرامج شبه القطرية طوال تنفيذ البرنامج وللأسف لم يعد مثل هذا النهج التشاركي مستخدما في أرجاء البلاد لمكافحة الفساد أبتدأ من الجزء الأخير من العقد الماضي ويرجع ذلك جزئيا إلى فقدان الاهتمام في دعم مثل هذه البرامج المتعمقة في الحكم الرشيد ومكافحة الفساد في البلاد من قبل العديد من وكالات المعونة. و في مثل هذا السياق يصبح من الأهمية بمكان استعراض دعم الجهة المانحة لبرنامج مبادرة مكافحة الفساد في جمهورية الدومنيكان.

الأسباب المنطقية للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد ومبادئها

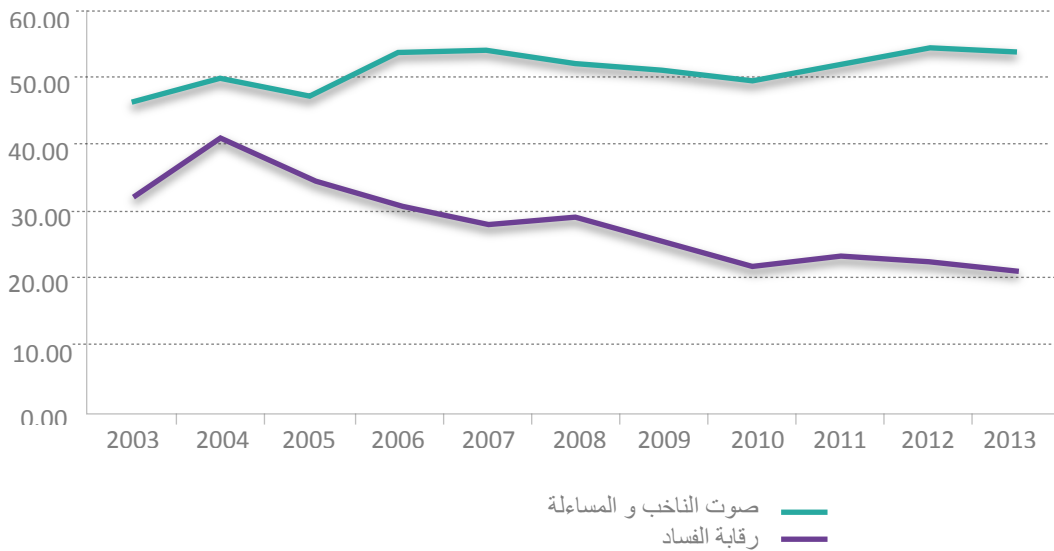
حول الأسباب المنطقية للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد

تشير الأدلة إلى أن الفساد والمصالح الخاصة يشكلان تحدياً رئيسياً للحكومة في جمهورية الدومينيكان وعلى النقيض من ذلك، نشأت قوة نسبية خلال العقود الحديثة من خلال التقدم المحرز في مجال "صوت الناخب والمساءلة". حيث تعتبر الحرية المدنية وصوت الناخب وحرية التعبير (وحرية الإعلام) أمورا هامة لمجتمع مدني ينبض بالحياة وكذلك أيضا للجهود المبذولة لمكافحة الفساد، فمن المنطقي للغاية المشاركة في المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد في جمهورية الدومينيكان.

وعلاوة على ذلك، نظراً للامبالاة المتزايدة وقلق الإصلاح والشكوك الخاصة بوسيلة تتبع تحدي الفساد المستشري في الجمهور، كان من المنطقي توقع أن يسفر العمل مع شرائح هامة من المجتمع المدني (لاسيما مع منظمات المجتمع المدني)، من خلال بيئة سياسية أخذة في الإنفتاح، عن نتائج مثمرة. وبأسلوب مبسط، يبين شكل 3 أدناه الفجوة بين التطور السياسي الايجابي العام والحرية المدنية في جمهورية الدومينيكان من جهة وتناقض ذلك مع اتجاه الفساد من جهة أخرى. وتبين مثل هذه الأدلة البسيطة واقع إعتبار المجتمع المدني والمناهج التشاركية بمثابة منفذ لبرامج مكافحة الفساد كما هو الحال تحت مظلة المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد.

من الجلي أن مؤشرات الحوكمة فضفاضة إلى حد ما ولا تشير إلى الحاجة إلى نوع محدد من مبررات المشاركة ولا تحدد مرحلة القيام بذلك، وتركز المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد على مشاركة المجتمع المدني خلال تقييم مراحل الإصلاح ورقابة ذلك على الرغم من مساهمة منظمات المجتمع المدني أيضا من خلال تشخيص المرحلة الأولى و مراحل صياغة برنامج الإصلاح مما يبرر إجراء مزيد من الاستكشافات كما هو موضح أدناه.

شكل 3: جمهورية الدومينيكان : إتجاهات الحوكمة، 2003-2013 (مؤشرات الحوكمة عبر العالم و الرتب بالنسبة المئوية في جميع البلدان) تتراوح بين صفر (الأدنى) إلى 100 (الرتبة الأعلى)



ما هي المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد؟

المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد هي الجهود التشاركية المبذولة من أصحاب المصالح المتعددين في جمهورية الدومينيكان والمصممة بحيث تحدد مجموعة من الأنشطة وتنفيذها بهدف تعزيز الشفافية والنزاهة المؤسسية مع الحد من مخاطر الفساد في مؤسسات جمهورية الدومينيكان. ويشترك في هذه المبادرة ممثلين من العديد من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووزارات حكومية والقطاع الخاص ووكالات التنمية الدولية (2011 Guerzovich).

بينما تظهر عبارة مكافحة الفساد بوضوح في عنوان المبادرة، فإن أهدافها المذكورة تركز بوضوح أكثر على تحسين الشفافية وتعزيز المؤسسات في جمهورية الدومينيكان. وإذا ما تحقق ذلك فهذين الهدفين من شأنهما الحد من الفساد.

في أعقاب موجة أخرى من فضائح الفساد في عام 2009، ازداد إستياء الجمهور إزاء الفساد و أفضى ذلك إلى تقدم حكومة جمهورية الدومينيكان بطلب الحصول على ردود فعل الجهات المانحة الدولية بخصوص وسيلة معالجة تحدي إدراك الفساد؛ و قدمت بعض الجهات المانحة أسبابا منطقية للحكومة بأن الوقت قد حان للبدء في مبادرة جادة و تشاركية لمكافحة الفساد.

إنضمت القيادات الحكومية وتقدمت بطلب مساعدة رسمي للبدء في المبادرة التشاركية، وفي أعقاب إجراء مشاورات و القيام ببعض الأعمال التحضيرية، بدأ البرنامج بشكل جدي في منتصف عام 2010. إعتمدت الحكومة القرار الرسمي للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد في نهاية هذا العام ودعم مجتمع الجهات المانحة هذه المبادرة لا سيما وكالة التنمية الأمريكية و البنك الإسلامي للتنمية واليونسيف والوكالة الأسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والإتحاد الأوروبي و البنك الدولي الذي قام أيضا بدور المنسق بين الجهات المانحة.³

و الجدير بالذكر أنه في أعقاب الأعمال التحضيرية الأولى، تبنت الحكومة التعاون العملي والمشاركة الملموسة مع المجتمع المدني الرئيسي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لا سيما من خلال شكل الرقابة المجتمعية لمبادرة المشاركة في مكافحة الفساد. وسريعا أظهر هذا النهج التشاركي لأصحاب المصالح المتعددين نتائج ملموسة. وفي بداية عام 2011، أصبحت مبادرة المشاركة في مكافحة الفساد برنامج تعاوني بين المسؤولين في الحكومة ومجموعات متباينة من أصحاب المصالح من مختلف مناحي المجتمع في البلد.

تم توجيه الدعوة لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في مبادرات الشفافية للمشاركة في المراحل الأولى لعملية المبادرة التشاركية في مكافحة الفساد و حصلوا على تأكيدات من الجهة التنفيذية بخصوص مشاركتهم الهامة و شفافية العملية مما قلل من سيطرة الجهات التنفيذية على العملية. وخلال تحديد الإصلاح ومرحلة الصياغة، أختبرت بعض مجموعات العمل مشاركة أكثر ديناميكية لمنظمات مجتمع مدني مقارنة بغيرها.

تضمنت الأمثلة الجديرة بالذكر الموضوعات التالية لمجموعات العمل : الصحة (بمشاركة منظمة مجتمع مدني دفاعية متخصصة في توفير الرعاية الصحية) و الحصول على المعلومات (فصل الشفافية الدولية في جمهورية الدومينيكان الذي يدعم المبادرة بهدف اعتماد هيئة تنفيذية وتنظيمية (إنشاء مجلس الإدارة للحصول على قانون المعلومات) و نظام المشتريات و التعليم (على الرغم من بساطة المقترحات ولكنها إمتدت لاحقا بواسطة مبادرة مماثلة: مبادرة الدومينيكان لجودة التعليم بواسطة قاعدة عريضة من المشاركة لمنظمات المجتمع المدني)، فضلا عن الإدارة المالية (الميزانية المفتوحة مع مبادرة مركز Juan Montalvo و هي منظمة شعبية للأباء اليسوعيين تأخذ بزمام المبادرة في الدفاع عن الحصول بشكل ودي أكثر على معلومات ميزانية الدولة) و الشفافية في توفير خدمات الكهرباء (بالتعاون مع رابطة القطاع الخاص " Industriales de Herrera " التي ترافق بوابة الكهرباء) .

وفي المراحل اللاحقة لبدء المبادرة ، تنامت مساهمات منظمة المجتمع المدني وركزت على الرقابة المجتمعية وعلى الإشراف على مبادرة الإصلاح في مجملها. وبالفعل في منتصف عام 2010 قبل إبرام الإتفاق بأشهر عديدة بخصوص برنامج الرقابة المجتمعية في المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، شكلت الحكومة عشر مجموعات عمل بهدف تحديد مقاييس الإصلاح في مجالات متباينة للأوليات و قد شاركت منظمات المجتمع المدني بالفعل في مجموعات العمل تلك التي أسند إليها الموضوعات التالية: المياه والطاقة والصحة والتعليم والبنية التحتية و الخدمة المدنية والإدارة المالية و نظام المشتريات والمكتسبات والحصول على المعلومات والمؤسسات العليا (لمراجعة الحسابات).

ومن خلال مجموعات العمل وممثلين للحكومة بالإضافة إلى المساعدة الفنية من الجهات المانحة المقدمة لتيسير العمل، تم وضع تفاصيل ثلاثين خطوة عملية ضرورية للقيام بإجراء إصلاح في كل مجال و ما يلي ذلك من رقابة على الإصلاحات ، وعقد العزم على تنفيذ التوصيات الثلاثين على المدى القصير (تنفيذ معظمها خلال عام واحد على الرغم من إشارة البعض إلى ضرورة تخصيص فترة زمنية أطول لتنفيذ هذه التوصيات) من خلال التمويل الحكومي و بعض الدعم من مجتمع الجهات المانحة.

في أعقاب أسابيع ست من العمل التحضيري في عام 2010 (8 يونيو - 26 يوليو) ، نشرت على الإنترنت مجموعة التوصيات الثلاثين لمجموعات العمل العشر وعرضت بعد ذلك على الحكومة من خلال حدث عام في الخريف (20 أكتوبر) واعتمد مجلس الوزراء التوصيات خلال يوم عمل طويل لاجتماع الحكومة ، ثم عين مركز تنسيق حكومي بهدف ضمان تنفيذ كل توصية ورقابة ذلك. و بدأ ، من ثم، العمل الفعلي في هذه المجالات.

و تم إنشاء المرصد المدني للتنفيذ، على وجه الخصوص، بدعم من الجهات المانحة في أعقاب الأعمال التحضيرية و يعتبر هذا المرصد تحالف 14 منظمة مجتمع مدني تتولى PCعملية التنسيق به وهي منظمة مجتمع مدني بارزة في مجال الشفافية ومكافحة الفساد في جمهورية الدومنيكان وأقرت الحكومة المرصد المدني للتنفيذ وأفسحت له " المجال " للقيام برقابة مستقلة. قام بها بنجاح خلال حلقات العمل المنتظمة المعنية بالمساءلة.

ومنذ مطلع عام 2011، قام المرصد المدني للتنفيذ بدور رئيسي في عملية المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، وتولى الرقابة على توصيات المبادرة باستقلالية كما قدم تقارير علنية عن تقييمه للتقدم المحرز في البرنامج ، وساهم ممثلون من المرصد المدني للتنفيذ ومنظمات المجتمع المدني المختلفة في كل مجموعة عمل. وفي حين تم التركيز على دور منظمات المجتمع المدني (ومن ثم على المرصد المدني للتنفيذ) في الوصف المذكور أعلاه ، فإن من الأهمية بمكان إبراز الأدوار الرئيسية المركزية التي قامت بها غيرها من الوكالات الرئيسية والمؤسسات الهامة في تأسيس المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد وفي عملية التنفيذ. وتشمل الجهات الفاعلة الجديدة بالذكر مجموعة التنسيق بين الوكالات للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد (مجموعة جهات مانحة متخصصة على المستوى الفني) واللجنة التوجيهية للمبادرة (المشكلة من ممثلين للحكومة ومنظمين للمجتمع المدني ومنظمين دوليين) والعمل المستمر لمجموعات العمل المتعددة طوال سير العملية. وشكلت هذه المجموعات تحالفات للجهات الفاعلة استنادا على قاعدة عريضة متنوعة عملت طوال العملية في مراحل مختلفة وعلى أساس تطوعي.

وخلال عام 2011، خصصت عملية رقابة المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد عددا من الأحداث العامة ربع السنوية (في مارس ويونيو وأكتوبر) لتقديم تقرير ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج واتصفت المشاركة في هذه الأحداث بالاستقرار مجتذبة في كل مرة من إنعقادها أكثر من 300 شخص من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وفي فبراير 2012، اشترك قطاع أعرض من الجمهور والعديد من أصحاب المصالح في المؤتمر الختامي للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد وتولت الحكومة تنظيم هذا الحدث، غير أن جميع أصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك المرصد المدني للتنفيذ والجهات المانحة حضروا المؤتمر وقامو بدور نشط في تقديم تقييم المبادرة ونائجها.

في أعقاب المؤتمر الختامي، عقدت إجتماعات على نطاق أصغر بين أعضاء رئيسيين من الحكومة و المجتمع المدني والجهات المانحة في فبراير 2012 و استمرت الاجتماعات في تقييم التقدم الحالي للمبادرة وتقاسم المشتركات وجهات نظرهم و قدموا إقتراحات للخطوات المستقبلية مشيرين إلى بعض مصادر القلق بأن المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد قد تتوقف أو على العكس يضيف القطاع العام الطابع الرسمي عليها من خلال القانون. و بعد مضي عام على إنعقاد المؤتمر الختامي و بتواجد حكومة جديدة في الحكم، استمر استخدام توصيات المبادرة بصفتها خارطة طريق للعديد من الوزارات المعنية وإدرجت هذه التوصيات في بروتوكول للشفافية الموقع بين رئيس البلاد والمجتمع المدني وأصبح أساس دخول الحكومة في الشراكة الحكومية المفتوحة . وتكررت الآن المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد في جمهورية الدومنيكان من خلال مبادرتين للتحالف اللاحق للإصلاح هما مبادرة الدومنيكان لجودة التعليم و منتدى النمو في منطقة بحر الكاريبي بجمهورية الدومنيكان

حول بعض نقاط القوة والإنجازات في المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد

تعزيز المجتمع المدني في مجالات الرقابة و الشفافية و مكافحة الفساد

من الجدير بالذكر، وفقا للمعلومات الأساسية المبينة أعلاه، أن الحكومة كانت على إستعداد للتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ولتتبنى فكرة إخضاع مبادراتهم في مجال الشفافية ومكافحة الفساد إلى الرقابة الاجتماعية من خلال المجتمع المدني تحت مظلة المرصد المدني لتنفيذ المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد. و تم إسناد إلى المرصد دوراً بارزاً في الإشراف على الإصلاحات في حين قدمت الحكومة نفسها طوعياً للمساءلة من المرصد عن رقابة التقدم المحرز في المبادرة.

وفي حين وافقت الجهات التنفيذية على إخضاع نفسها إلى إشراف المرصد المدني لتنفيذ مبادرة المشاركة في مكافحة الفساد لأغراض سياسية ملائمة، فلا يجب الإستهانة بالتداعيات الجيدة لمشاركة منظمات المجتمع المدني ودورها، وتجدر الإشارة إلى عدم إعتبار منظمات المجتمع المدني القوية مثل PC جهات داعمة للحكومة دون شروط فيما يتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد، فلم تحل، بالفعل، منظمة PC من توجيه النقد إلى الحكومة في شأن الفساد، وكما يوضحه إنقذار قادة PC لفساد القطاع العام على مدار الأعوام.

وبصفة عامة، كانت للرقابة الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني تداعيات هامة و من بين جملة النتائج، الجديرة بالذكر، ممارسة ضغوط من المجتمع المدني للمضي قدماً في مجال الإصلاحات التي واجهت مقاومة داخلية في بعض أرجاء الجهات التنفيذية.

في واقع الأمر، يعتبر أحد النتائج الهامة للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد التعزيز المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني، وقد شكل إعداد تحالف منظمات المجتمع المدني المتعددة في هيئة المرصد المدني لتنفيذ المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد إطاراً ملموساً للتنسيق عبر المنظمات وقطاعات الإصلاح، كما وفر ذلك فرصة لتعاون غير مسبوق للإثراء المتبادل الجوهري بين المجموعة المتباينة للمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن المبادرة والخبراء ويمكن إدراج القطاع الخاص بذلك من إجراء تعاون بين مجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص حيث أن مثل هذا التعاون لا يشكل قاعدة معتادة للعمل.

إتسم تنفيذ الإطار التفصيلي للمرصد المدني لتنفيذ المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد بالجدية وإتباع النهج التكنوقراطي في التنفيذ، حيث مكن ذلك منظمات المجتمع المدني الهامة من تقاسم خبراتها الأولية في تصميم تقنيات رقابية وتنفيذها، فعلى سبيل المثال، لدى العديد من منظمات المجتمع المدني خبرات في مجال " الرقابة المجتمعية " (الإشراف الاجتماعي) ورقابة المؤسسات العامة، حيث قدمت منظمات المجتمع المدني تدريبات هامة وكذلك ردود فعل مستمرة وذلك بدعم من الجهات المانحة مثل وكالة التنمية الدولية الأمريكية والبنك الدولي إلى منظمات المجتمع المدني الأقل قدرة في التأثير.

من حيث التعزيز المؤسسي، يعتبر تمكين المجتمع المدني من خلال تجهيز المرصد المدني لتنفيذ المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد على قدم المساواة في الأهمية لأعمال القطاع العام الملموسة والإصلاحات ذاتها ، وتم تكليف منظمات المجتمع المدني وإعطائهم مسؤوليات على غير العرف المتبع، حيث نظر أصحاب المصالح الرئيسيين لا سيما الجهات التنفيذية فضلاً عن بعض من الجمهور العام إلى منظمات المجتمع المدني بصورة إيجابية وبأهمية متزايدة.

الثقة بصفتها رأس مال إجتماعي: زيادة التفاهم المتبادل بين الحكومة والمجتمع المدني (فضلاً عن القطاع الخاص)

أسفر التعاون الوثيق بين المجتمع المدني والحكومة عن نتائج هامة لبناء المؤسسات لصالح الطرفين وصب ذلك في مصلحة المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد ذاتها، وفي حين احتفظ كليهما بأدواره المتميزة، تلاشت تدريجياً الشكوك التقليدية وعدم الفهم بينهما حيث عملا معا خلال هذه العملية.

شهد أعضاء مرصد المجتمع المدني للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد بشكل مستمر قيمة الأعضاء الرئيسيين لفروع الجهات التنفيذية وتكريسهم للعمل، كما أقر هؤلاء بقيمة المرصد وأعربت مراكز التنسيق التابعة للجهات التنفيذية عن تقديرها المتزايد لإلتزام منظمات المجتمع المدني ولمساهماتهم. وفي واقع الأمر، وعلى مر الزمن، عرضت مراكز التنسيق الحكومية الممثلة في مجموعات عمل المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد مستويات أعلى من الثقة ومن قبول العمل العام وردود الأفعال وإشراف المرصد، وعلى وجه العموم، أظهرت مراكز التنسيق تلك إحترام لنهج العمل التشاركي لمجموعات العمل (الذين قاموا بدور رئيسي في المساعدة على بناء مثل هذه الثقة).

يبدون كلا الطرفين تعلماً من بعضهما البعض حيث العديد من مؤسسات المجتمع المدني الممثلة فضلاً عن الوزارات لديهم خبراء يعملون جنباً إلى جنب في المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، شارك أيضاً القطاع الخاص في هذه العملية لاسيما في بعض مجموعات العمل من خلال مرصد منظمات المجتمع المدني (من خلال رابطة Industriales of Herrera) فضلاً عن اللجنة التوجيهية للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد (من خلال المجلس الوطني للقطاع الخاص والغرفة التجارية في سانتياجو).

وقد أسفرت نتيجة هذا التعاون عن استعداد منظمات المجتمع المدني لتقديم تقارير واضحة عن بعض إنجازات الحكومة، كما أن الحكومة كانت على إستعداد أيضاً بالإقرار بعدم تحقيق تقدم كافٍ في بعض المجالات الهامة على النحو المشار إليه من مرصد المجتمع المدني للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد.

نحو التعزيز المؤسسي في الجهات التنفيذية

لا يجب تضخيم أهمية المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد على الهيكل المؤسسي الأوسع، فلم تهدف المبادرة إلى معالجة جميع مشاكل الفساد في جمهورية الدومنيكان، ومع ذلك، أدرج العديد من الأبعاد واتخذت التدابير وكذلك تعزيز بعض القدرات. وهناك مزيد من المناقشات التي ستقدم أدناه ولكن على سبيل المثال، تم تعزيز دور وزارة الإدارة العامة بسبب مسؤولياتها في المبادرة وتنفيذ إصلاحات الخدمة العامة وبالمثل على الصعيد التنفيذي للمبادرة، فقد حصلت بعض الوزارات مثل الإقتصاد والتخطيط وإلى حد ما الرئاسة، على معرفة محددة واستفاد أصحاب المصالح المتعددة المشاركين من الدور التنسيقي الذي قاموا به والجدير بالذكر أيضاً دور الوكالة التنفيذية للمياه INAPA.

وبصورة أشمل، أظهرت بعض قطاعات من فروع الجهات التنفيذية تقبل صريح لفكرة المساءلة الخارجية وينطبق ذلك بشكل خاص على الوزارات والوكالات التي قامت بدور متميز في المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد وتميز عملهم بالنشاط خلال عملية تنفيذ المبادرة، وعلاوة على ذلك، أكتشف أعضاء الهيئات التنفيذية أن تعاونهم مع أعضاء المجتمع المدني يعود عليهم بالنفع، فقد أمد المجتمع المدني أعضاء فروع الجهات التنفيذية بجهات إتصال من خارج موظفي الحكومة التقليديين الذين يتصلوا بهم يومياً وبالمثل أفضى ذلك إلى مزيد من المعرفة وإقرار الجهات الفاعلة الخارجية بقيمة عملهم بالقطاع العام.

أخيراً، عند تواجد أبطال إصلاح – كما يظهرون بشكل نمطي في العديد من الحكومات وفي وزارات مختلفة في جمهورية الدومنيكان- يستطيعون الإستفادة من تحالف أوسع بهدف قيادة التغيير لا سيما أنهم نادراً ما يحققوا نجاحاً في دعم مثل هذه الإصلاحات على المستوى الفردي.

ما تراه قطاعات من الجمهور من خضوع الجهات التنفيذية للشفافية والمساءلة بدرجة أكبر

يعتبر نظام عقد منتديات للرقابة التفصيلية وتقديم تقارير مرحلية عنصراً رئيسياً طوال فترة المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، وتهدف هذه التقارير إلى نشر نتائج المبادرة أمام المجموعة الكبيرة التي شاركت طوال العملية وشملت المجتمع الدولي والحكومة والقطاع الخاص والإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

أصبحت هناك شريحة من الجمهور على وعي بالمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد من خلال جهود نشر "الإعلام الحكومي"، وعموماً، ناقشت كثيراً المنافذ الإعلامية البارزة بما في ذلك الإعلام المرئي والمسموع المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، وفي بعض الأوقات، كانت المعلومات المنشورة تفصيلية إلى درجة كبيرة مشتملة على مدى التقدم المحرز في كل واحد من المواضيع العشر الخاصة بالتدابير التي يجري تنفيذها.

ومع ذلك، ربما إنحصرت جهود التوعية على التأثير على النخبة المدنية في سانتو دومينجو بدرجة أكثر من غيرها من شرائح المجتمع حيث كان تركيز المبادرة إلى حد ما على الحكومة المركزية و العاصمة ، وعلاوة على ذلك، اتسمت التقارير في كثير من الأحيان بالطبيعة التكنوقراطية التي من شأنها الحد من إمكانية الحصول على التقارير.

ومع ذلك، لم تهمل الأقاليم الأخرى في جمهورية الدومنيكان وغيرها من شرائح السكان و كان من المستطاع الحصول على بعض مما نشر ومتابعة المناقشات التي دارت ، فقد إستضاف برنامج إذاعي شهير المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد إسبوعياً ، علاوة على ذلك، تم نشر معلومات عن المبادرة أيضا على الصعيد الإقليمي تحت قيادة المجلس الوطني المعني بالأخلاق والنضال لمكافحة الفساد ، وفي واقع الأمر، أطلق على عملية الحصول على معلومات الحملة الوطنية صفة المبادرة النابعة من المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد.

وكان من الطبيعي ظهور تفسيرات متنوعة لتقارير المبادرة في الإعلام، وركزت بعض التقارير على إنجازات المبادرة ، في حين أبرزت تقارير أخرى عدد من التدابير التي لم تنفذ (معضلة "نصف الكوب المملوء مقابل النصف الفارغ ") وفقا للإتجاه السياسي الخاص للصحفي أو للمنفذ الإعلامي ولتفسيرهم، ولكن أضفي الطابع المؤسسي على نهج الرقابة الشديدة للتقدم المحرز على نحو كبير و تزايد فهم هذا النهج حتى و إن تتطلب الأمر قدرا قليلا من مساعدة بعض الجهات المانحة.

في النهاية، أضحى الجمهور أكثر وعياً بالمبادرة و بدأت شريحة من الجمهور في متابعة نشر التقارير المرحلية وقد قاموا بذلك بصرف النظر عن وجه نظرهم عما إذا قد تحقق أم لا تقدم ملموس في مجال مكافحة الفساد في جمهورية الدومنيكان (حيث تتباين آرائهم)، و في نهاية العملية، بدى إن عددا كبيرا من الجمهور يرى أن المبادرة أوضحت أنه من الجائز أن تتسم الحكومة بشفافية أكثر وتخضع للمساءلة.

نقاط القوى المنهجية للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد

اعتمد النهج الرقابي للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد على إضفاء الطابع المؤسسي على مبدأ الشفافية من خلال إدراج نشر كل وثيقة ومحاضر الاجتماعات ، كما فرضت أيضا المبادرة قيودا على القدرة الفردية في تغيير من جانب واحد أهداف رقابة التقدم المحرز أو تقييمه ، ووفر تعزيز فاعلية البرنامج بيئة مواتية لزيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص و الحكومة ورفع مصداقيتهم.

أنشأت حلقة العمل ربع السنوية المعنية بالمساءلة بالإضافة إلى نهج الألوان البسيط " لإشارات المرور " للإشارة إلى مدى التقدم المحرز في كل عمل متفق عليه، مجموعة من الدوافع الإيجابية للمساهمة الملموسة لمنظمات المجتمع المدني فضلا عن دعم الأعمال الفعلية والتقدم المحرز في الجهات التنفيذية، وتم توزيع موجز لبطاقات تقييم الأداء المتوازنة لإشارات المرور في يوم إنعقاد حلقة عمل المساءلة العامة (رجاء النظر في الملحق "ب" لبيان الصفحة الخاصة بالموجز النهائي لتقديم التقارير على مدار عام من التنفيذ)

يمكن تحقيق الإصلاحات والحصول على نتائج على المدى القصير حتى وإن كان ذلك جزئيا

فهم المشاركون في المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد منذ البداية أن هذه المبادرة هي برنامج قصير المدى ليس من المفترض أن يمتد أكثر من عام، وعلاوة على ذلك، لم تهدف المبادرة إلى إجراء إصلاحات جريئة أو على نطاق واسع، حيث لا تعتبر هذه الإصلاحات عموما واقعية سياسيا أو يعتبر تنفيذها صعبا بكان في فترة زمنية قصيرة، ومن ثم، تم تصميم جدول أعمال الإصلاحات لتحقيق تقدم تدريجي في بعض المجالات.

وفي ظل طموح أكثر ميلاً إلى الاعتدال، يجدر الإشارة إلى المبادرة حيث نفذ العديد من الإجراءات التي أسفرت عن نتائج حتى وإن كان بعضاً منها ليس رئيسيا أو بعيداً عن الإكمال، ووفقا لتقرير الرقابة النهائي للمبادرة المعتمدة من الجهة التنفيذية والذي استخدم بصرامة (إجراء تلوإجراء) من منظور ما يطلق عليه " العد بالحبّة " ، فإنه قد تم تنفيذ ما يقرب من ثلثي الخطوات والإجراءات التي خضعت لرقابة المبادرة (البنك الدولي 2012).

في حين تعتبر هذه الإجراءات خطوات إدارية وسيطة صغيرة نحو تنفيذ إصلاح ما في نهاية الأمر فلا يجب الإقلال من شأنها، فالبعض منها اعتبر من البداية متطلب أساسي لتنفيذ الإصلاحات على مدى أطول ، حيث ، في العموم، لا تنفذ الإصلاحات بسبب عدم إيلاء

إهتمام كافي وبذل جهود في مرحلة تحديد خطوات إجراء المتطلبات الأساسية ويجدر الإشارة إلى أهمية تركيز المبادرة على مثل هذه المتطلبات، فالمبادرة تعتبر بمثابة عامل محفز للإصلاحات و معجل لها.

علاوة على ذلك، لم تنفذ المبادرة خطوات هامشية حصرياً، ففي بعض الحالات، أجريت إصلاحات جوهرية مثل الإصلاحات في مجال الخدمة المدنية وتقديم مشروع من شأنه إنشاء مجال شفافية متخصص أو الوصول إلى وكالة معلومات و إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك ونشر إيرادات و نفقات الموازنة المركزية على الإنترنت من خلال نموذج يسهل الوصول إليه .

كما استفادت الجهات المانحة من التجربة حيث كشفت المبادرة لبعض الجهات المانحة عن نقاط جوهرية . والأهم جمعت المبادرة الجهات المانحة حول برنامج واقعي للغاية وقد يشكل المثال الوحيد الناجم بالفعل لآلية تنسيق الجهة المانحة في جمهورية الدومنيكان، حيث تعاونت مجموعات العمل المعنية بموضوعات مختلفة مع الجهات المانحة ، وفي واقع الأمر، أنهت العديد من توصيات مجموعات العمل بالوصول على تمويل من جهة مانحة، كما استخلص مجتمع الجهات المانحة فوائد ملموسة من التجربة: ممارسة بناء التحالف بين الجهات المانحة و بشكل تقليدي أكثر، فإن عملية تعزيز التنسيق كانت جديرة بالذكر.

من حيث الإنجازات، حققت المبادرة بعض النتائج الجديرة بالذكر، لاسيما إذا ما تم أخذ إطارها الزمني المحدود و مواردها في الاعتبار وعلى وجه الخصوص، هناك بعض الإنجازات الجوهرية من حيث وضع نهج تشاركي جديد للتعاون في الإصلاحات الحكومية والإشراف عليها و يشمل ذلك إصلاحات في بناء المؤسسات و بناء الثقة في بعض المجالات، حيث ساهمت هذه الإنجازات في تحسين الحوكمة والشفافية و مكافحة الفساد.

فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة العمل المعنية " بالصحة العامة " بدور أساسي في تعجيل إصلاح النظام الموحد لمشتريات العقاقير والأجهزة الطبية الذي تعطل لسنوات عديدة، و نتيجة لذلك أفضى النظام الجديد للمشتريات إلى خفض تكاليف الأدوية والتوريدات الطبية بنسبة 65% مما يعني تحقيق إخبار صافي للدولة يبلغ 25 مليون دولار أمريكي خلال عام 2013⁴.

وبالمثل، بدأت توصيات مجموعة العمل المعنية " بالأشغال العامة " في نهاية الأمر تتحقق عمليا من خلال الإدارة الجديدة منذ شهر أغسطس 2012 ، حيث طور مكتب المراقب المالي العام إدارة المشتريات العامة، والمديرية العامة للأخلاقيات والنزاهة، نظاما لرقابة عقود الأشغال العامة، ويعمل هذا النظام من خلال بوابة إلكترونية يستطيع من خلالها مكتب المراقب المالي وغيره من المؤسسات المكلفة تحديد مستوى تنفيذ الأشغال العامة والميزانيات المخصصة لذلك.

لقد تم تسجيل إحراز تقدم هام آخر من خلال تنفيذ "حساب الخزانة الوحيد" ، حيث أفضى هذا الإصلاح إلى إغلاق أكثر من 3000 حساب في الحكومة المركزية من شهر فبراير 2012 حتى شهر أكتوبر 2013 و إجراء تجارب لذلك النظام في جميع الهيئات الحكومية المركزية . في مجال إدارة التمويل العام، أجرت الحكومة في بداية عام 2012 تقييماً من خلال استخدام نهج نظام المشتريات للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وأصدرت الحكومة مرسوماً (12-543) في شهر سبتمبر 2012 بهدف تعديل اللائحة التنفيذية لقانون المشتريات 06-340 ومعالجة بعض نقاط القصور في هذه اللائحة، وعلاوة على ذلك، تلتزم الحكومة التزاماً كاملاً بتطوير البوابة الإلكترونية لمعاملات المشتريات التي خصصت الحكومة لها تمويلاً في الميزانية القومية لعام 2014.

ومن خلال المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، أنشأت " هيئة إشرافية " لتطبيق قانون الحصول على المعلومات في داخل الإدارة العامة الجديدة للأخلاقيات والنزاهة التي لديها السلطة أيضاً بدء التحقيق عند انتهاك قانون الحصول على المعلومات، وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت هذه الإدارة قراراً (1/2013) لتطبيق إجراء موحد لنشر بوابات الشفافية في كل مؤسسة حكومية.

تم إطلاق تحالف جديد و قوى للغاية (مبادرة الدومنيكان لجودة التعليم) من مجموعة العمل المعنية " بالتعليم " لمعالجة الأسباب الجذرية لتقديم خدمات سيئة في مجال التعليم وبالفعل حقق نتائج ملموسة من خلال عملية رقابة الشفافية بإسلوب المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد. بدأت المبادرة في شهر مارس 2013 وعقد أول حلقة عمل عن المساءلة في شهر سبتمبر 2013 مبنية 55% من بين 200 أولوية تتبع الخط السليم بما في ذلك صياغة منهج دراسي جديد للتعليم الابتدائي والثانوي مع التركيز الشديد على الكفاءات و تعزيز وضع ميزانيات معهد رعاية الطلاب و خطة مكافحة الأمية لأكثر من 200 ألف شخص.

و قد نشرت شركة الكهرباء البيانات على الإنترنت الخاصة بالدوائر الفردية لتقديم الخدمات مما يمكن المستخدم الذي يملك توصيلة إنترنت التحقق من جداول انقطاع الخدمة بسبب إجراء صيانة للشبكة.

ويستطيع المواطنون الآن الإطلاع من خلال الإنترنت على ميزانية الحكومة المركزية من خلال نموذج بسيط بما في ذلك الإيرادات، وذلك تنفيذاً لتوصيات مجموعة العمل المعنية " بإدارة المالية العامة"، مما جعل المجتمع المدني قادراً إلى حد كبير على تحليل الميزانية وتعزيز حملات الدفاع عن منظمات المجتمع المدني (مثل تخصيص 4% من الناتج المحلي الإجمالي لحملة التعليم).

و قد عززت وزارة الإدارة العامة تنفيذ إصلاحات المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد لمجموعة العمل المعنية " بالخدمة المدنية" (بتقديم، على سبيل المثال، إطار التقييم الموحد لتعيين الموظفين العموميين) من أجل جذب مزيد من أموال الجهات المانحة وتوسيع أعمال الوزارة في إصلاح نظم إدارة الصحة والتعليم، في جوهر الأمر، أجريت بعض الإصلاحات تدريبياً، و كانت بعض الإصلاحات هيكلية في حين أن البعض الآخر كانت له آثار غير مباشرة على قطاعات أخرى.

ويمكن لإنجازات مبادرة المشاركة في مكافحة الفساد أن تصبح، بشكل عام، مثلاً جيداً لغيرها من مجالات العمل والبلدان التي تروج لمشروع تحسين الحوكمة و ذلك إذا صاحبها إجراء مناقشة صريحة للمجالات الأضعف في المبادرة مع استخلاص الدروس.

التحديات والقضايا المتعلقة بالمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد

في القسم السابق، تم التأكيد على بعض إنجازات المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد الجديرة بالذكر، وفي نفس الوقت، كما هو الحال في أي مبادرة جديدة، كان هناك تحديات ونتائج لم تتحقق، وجاري مناقشة بعض هذه الجوانب في هذا القسم بهدف التعلم منها تعلمًا بناءًا للمستقبل لمثل هذه المبادرات بوجه عام و لتقديم إقتراحات ممكنة للخطوات التالية للنهج التشاركي لمكافحة الفساد في جمهورية الدومينيكان على وجه الخصوص.

السياسات و الحكومة والمجتمع المدني: الدافع السياسي مقابل المصالح المكتسبة

تعتبر المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، إلى حد ما، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالرئيس فيرنانديز شخصيًا ، ومن ثم، أعتبرت من بعض النقاد بمثابة ممارسة للعلاقات العامة ردًا على الصورة السيئة لجمهورية الدومينيكان من حيث الفساد، في حين من الطبيعي تواجد نقاد وأنصار لأي مبادرة حساسة سياسيًا متعلقة بمكافحة الفساد، إلا إن الأمر مازال يستدعي مزيد من التفكير بشأن حكمة ربط مثل هذه المبادرة ربطًا وثيقًا بأي رئيس ويعتبر ذلك الربط صحيحًا على وجه الخصوص، في حالة عدم بذل جهود كافية لتبني الجهات الفاعلة السياسية المتبينة في المبادرة وإدماجهم بها.

مع ذلك، فإن أطراف النزاع الأخرى في مبادرة المشاركة في مكافحة الفساد لم ترتبط ارتباطًا عالميًا بالرئيس، حيث اشتركت هيئة المكتب الرئاسي فضلًا عن وزارات الاقتصاد والتنمية والتخطيط بصفة مستمرة في هذه العملية ، فقد قدموا خبرة كبيرة بالإضافة إلى إلزام بعض العاملين والمسؤولين، ولكن واجهت المبادرة أيضًا بعض القيود المرتبطة بالقدرات الممتزجة بمهمة التنسيق المعقدة بين العديد من أصحاب المصالح المتنوعين ، وأدى الدور المتزايد البارز لمنظمات المجتمع المدني، في شكل المرصد المدني للتنفيذ لمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، إلى جعل الأدوار القيادية للمبادرة أكثر تشتتًا وأقل حكرًا في أيادي الجهات التنفيذية .

عندما يرتبط الأمر بعملية تنفيذ إصلاحات جادة لمكافحة الفساد في أي مكان، تتداخل السياسة و إهتمام الحكومة في المفهوم المستخدم كثيرا (والذي يساء إستخدامه) للإرادة السياسية. و يظهر السؤال الخاص بما إذا كانت كل من المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد ونتائجها تعكس وجود أو غياب الإرادة السياسية لتنفيذ برنامج جاد لمكافحة الفساد.

لا توجد إجابة قطعية " بنعم أو لا"، ومن الصعب على المبتدئين الحصول على إجابة كاملة، كما إنه من غير المستطاع إعتبار المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد بمثابة الإختبار النهائي للإرادة السياسية، حيث لم تصمم مقاييس المبادرة بهدف تغطية جميع القضايا الهامة لمكافحة الفساد، على العكس، ركزت المبادرة على المدى القصير وإلى حد ما على الإصلاحات التدريجية (و ليست في جميع المجالات حيث تميزت بعض الإصلاحات بعمق أكبر مثل تلك التي تهدف إلى إنشاء حساب الخزانة الوحيد). ويرى البعض أن ذلك يعكس منذ البداية إلتزاما غير كمل في إجراء إصلاحات جريئة.

على الرغم من ذلك، أحرز تقدم كبير ويجب إعتبار ذلك بمثابة دليل على تفاني الموظفين العموميين والخبراء الكفاء للغاية فضلًا عن الإشراف الحثيث للمجتمع المدني وإلى حد ما إشراف القطاع الخاص، كما يتعين إعتبار ذلك بمثابة إنعكاس لبعض إجراءات الإرادة السياسية حيث تتطلب كثيرا من هذه الأعمال الحصول على دعم المستويات السياسية الأعلى للجهات التنفيذية و لقراراتهم.

في واقع الأمر، يعتبر التعميم بشأن مدى الإرادة السياسية فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد خطأ ، حيث من الطبيعي تواجد تباين كبير بين السياسيين والوزراء، فعلى سبيل المثال، حصلت المبادرة على دعم كبير من مسؤولين رفيعي المستوى من وزارة الاقتصاد والتخطيط و من هيئة مكتب الرئاسة ولكن إدارة الوقاية من الفساد الإداري ووزارة الأشغال العامة دعماً أقل المبادرة (حيث يعتبر دعمهما هاماً نظراً للتحديات الجادة للفساد و سوء إدارة نظام المشتريات). وللأسف، يبدو أنه لم يكن هناك معاقبة لكبار المسؤولين الحكوميين الذين اختاروا عدم التعاون مع هذه المبادرة على الرغم من إسناد مسؤولية واضحة لوزراتهم.

تعتبر أيضا علامة للإرادة السياسية معيار إختيار مستوى المراكز التنسيقية للجهات التنفيذية أو في حالة تندي مستوى الشخص التنفيذي في مركز التنسيق (أن يكون مبتدأ) فإن هذا يدل على غياب الإرادة السياسية، ومرة أخرى، الجدير بالذكر وصف معظم المراكز التنسيقية بالجودة العالية، على الرغم من تندي نوعية التمثيل في حالات قليلة، فعلى سبيل المثال، في قطاع الصحة، تفوقت بعض الوزارات والوكالات في إلزامها في حين كان غيرهم على النقيض من ذلك. فعلى النحو المذكور أعلاه، كان التباين واضحا بين الأثر الإيجابي لبعض الوكالات – مثل وزارات المالية والإقتصاد والتخطيط والإدارة العامة- و أمثلة سلبية لغيرها من الوكالات – مثل إدارة الوقاية من الفساد الإداري ووزارة الأشغال العامة.

إن عدم إلزام بعض من مراكز التنسيق يجعل من المستحيل استبعاد المصالح المكتسبة المناهضة للإصلاح لبعض المسؤولين رفيعي المستوى واستدعى هذا الإحتمال التحقيق في المصالح المكتسبة في المراحل المبكرة لهذا النوع من البرنامج، و أثناء تقدم البرنامج، يكون الإتصال بهيئة مكتب الرئاسة وبغيره من القادة الرئيسيين في البرنامج، أمرا مفيدا عند رفض الوزارات للتعاون.

علاوة على ذلك، لا يجب إقتصار فهم المصالح المتباينة الدافعة للمنظمات والقادة بشأن برنامج ما مثل المبادرة التشاركية في مكافحة الفساد على وكالات القطاع العام، فالحوافز والمصالح عبر منظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص تنسم أيضا بالتنوع العالي وبالتنفيذ، فعلى سبيل المثال، تعتمد العديد من منظمات المجتمع المدني كثيرا على أموال الحكومة كما تظطلع بمشاريع تحت رعاية الحكومة و قد اكتسبت منظمات مجتمع مدني أخرى درجة عالية من الإستقلال والحرية وكان لها دورا رئيسيا في تأسيس المرصد المدني لتنفيذ المبادرة التشاركية في مكافحة الفساد.

بعض تصميمات المبادرة التشاركية في مكافحة الفساد وتحديات التنفيذ

بينما تم التركيز على الإنجازات في القسم السابق، بزغت أيضا بعض العيوب و الدروس المستفادة للبرامج المستقبلية و نذكر عددا منهم على النحو التالي:

خلال تصميم البرنامج، هل تحددت الأولويات بالقدر الكافي وبذلت جهود مسبقة في الإضطلاع بتقييم التداعيات؟

لم تخضع المواضيع (الواردة في الجداول) والإجراءات المقترحة لتحليل صارم لأولويات الإستراتيجية (أو التداعيات المتوقعة). فخلال عقد إجتماعات التخطيط المبكرة، كان ينبغي التركيز أكثر على التداعيات النهائية، فكان من المفترض من خلال كل إجراء مقترح تناول موضوع الشفافية ومكافحة الفساد، لاسيما، كان ينبغي من خلال تحليل التداعيات النظر في مزيج السياسات ثم مقارنة ذلك التحليل للإجراءات المقترحة بغيره من السيناريوهات المحتملة التي تشمل مزيج مختلف من الإصلاحات.

ولكن عند إستعراض العدد الكبير من الإجراءات التي شكلت جزء من المبادرة التشاركية في مكافحة الفساد، يبدو أن بعض من الإجراءات الأصلية كانت ذات صلة كبيرة من حيث التداعيات النهائية على مكافحة الفساد (إذا ما نفذت بالكامل)، في حين كان غيرها من الإجراءات أقل صلة بكثير. وحدث في كثير من الأحيان تنوعا في داخل "مجموعة العمل" نفسها و أيضا عبر مجموعات العمل المختلفة. فيبدو إن الإجراءات المختلفة اتسمت بدرجات عالية التباين من حيث الأهمية (والطموح).

علاوة على ذلك، كان ينبغي أن يقدم تقرير الإستراتيجية والرقابة والتقييم النهائي للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد تصنيفا للبرامج وتحديد أيها تعتبر خطوات وسطية إداريا و أيها يجب إعتبارها نتائج إصلاح نهائية (مثل نشر الميزانية على الإنترنت من خلال نموذج بسيط، وحساب الخزانة الوحيد ووكالة حرية المعلومات إلخ).

وقد كان مازال من المستطاع إيلاء أهمية للتقدم المحرز في الخطوات الوسيطة خلال المراحل المبكرة للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد ولكن كان يتعين التركيز أكثر على نتائج الإصلاح في التقييم النهائي، فكان من الممكن تعزيز التقدم المحرز من خلال التركيز الأكبر على تسلسل الخطوات.

من المهم التعلم من ذلك إنه بينما يعتبر تتابع الإصلاحات وكثافتها أمورا هاما يتعين إبرازها منذ البداية – وكذلك أيضا إدارة توقعات التحالفات المشاركة في العملية- فتشخيص المشاكل واضح بالفعل من البداية لجميع أصحاب المصالح مما ينطوي على أن تحديد الأولويات لن يكون بعيدا عن الوضع الأمثل.

هل خصصت أوزان مختلفة للصلات المتباينة للإجراءات المتنوعة المقترحة خلال تقدم الرقابة لاسيما في التقييم النهائي للمبادرة التشاركية في مكافحة الفساد؟

يتطلب الأمر إتخاذ بعض الإجراءات كجزء من حزمة الإصلاح الشامل، حتى وأن لم يكن لها تأثير ضخم في حد ذاتها، حيث تعتبر هذه الإجراءات شرط أساسي لإجراء غيرها من الإصلاحات، ويمكن تبرير إدراج هذه الإصلاحات في البرنامج، ومع ذلك، فعند إجراء تحليل التداعيات النهائية، لا يجب إعطاؤها نفس الوزن مثل الإجراءات التي تمثل عامل إصلاح رئيسي كما هو الحال في تقييم النتائج النهائية للمبادرة التشاركية في مكافحة الفساد.

بدلاً من ترجيح الإصلاحات بشكل حيوي وفقاً لأهميتهم، شمل التقييم الأساسي للمبادرة التشاركية في مكافحة الفساد على كل إجراء محدد في الأصل ووزنت الإصلاحات على قدم المساواة بصرف النظر عن التداعيات الإصلاحية أو الأهمية، وبالتالي، لم يقدم التقرير النهائي مؤشراً دقيقاً عن إجراء إصلاحات مجدية أم لا، وكان يمكن للتصنيف المزدوج للإجراءات المساعدة في معالجة هذه المشكلة، وبدلاً من ذلك (أو بالإضافة إلى ذلك)، كان يجوز تخصيص أوزان مختلفة للإجراءات المتباينة.

يجوز الأخذ في الاعتبار الإجراءات الجزئية ولكن لا تعتبر هامة بالضرورة

و بالمثل فمن الأهمية بمكان إدراك أن الإجراءات ليست متساوية. إن الحصر العددي الميكانيكي للتقدم قد يكون مضللاً إلى حد ما، بالرغم من أنه يجب عدم التقليل من شفافيته وسهولته. وبالنظر إلى الحالة الهامة الخاصة بحساب الخزنة الوحيد، وهو هدف هام في جمهورية الدومنيكان، فإن تخفيض عدد حسابات الخزنة المتعددة من ما يقرب من 6000 إلى 2800 (و هو ما تطلب ستة أشهر لإجرائه) هو أبعد ما يكون عن القول بأن نصف الإصلاح الفعلي قد تحقق. فمن وجهة النظر الخاصة بأثر الإصلاح، فإن إعطاء الأهمية الأكبر يرجع إلى تحقيق النتائج ذات المعنى فقط، أي عندما يقترب عدد الحسابات عملياً من الواحد. ولكن بدون المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، فإن هذا الإصلاح لن يكون مدرجاً بصفة دائمة في جدول أعمال الحكومة، وبالطبع فإنه يعتبر ضمن الأولويات العليا للإدارة الحالية كما إن منظمات المجتمع المدني تدافع عنه بشدة.

الجدول الزمني الضيق

استدعى الواقع الميداني (بما في ذلك توقيت إجراء الانتخابات في شهر مايو 2012) جدولاً زمنياً ضيقاً للغاية، فيجب إبراز سلبيات وجود مثل هذا الإطار الزمني القصير. حيث كان الزمن المحدد لتنفيذ الجدول الزمني الفعلي للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد والإشراف عليها بحوال 10 أشهر و هي تعتبر فترة زمنية قصيرة للغاية لإجراء تغيير مؤسسي. وفي العديد من الحالات، كان العمل في مجال ما يبدأ من الصفر. فقد أعاق الجدول الزمني الضيق تحقيق النجاح الكامل خلال فترة الحياة القصيرة للمبادرة على الرغم من توافر الإلتزام القوي بالمبادرة، تشكل الإصلاحات في قطاع المياه خير مثال لقيود هذا الإطار الزمني.

علاوة على ذلك، كان ينبغي إستمرار المبادرة لبضعة أشهر أخرى، وبدلاً من ذلك، كان ينبغي تحديد المبادرة بوضوح كمرحلة أولية لجهود على نطاق أوسع وعلى مدى أطول، وعلى أقل تقدير، كان يتعين على المبادرة بيان الإصلاحات المطلوبة لبذل جهود جادة على المدى المتوسط في مكافحة الفساد حتى و أن إستلزم الأمر تأجيل "التسوية" السياسية لمرحلة لاحقة.

مع ذلك، في ظل بعض الظروف، يجوز أن يسفر عن الجدول الزمني الضيق أثراً إيجابية حيث يفرض إصلاحات أكثر طموحاً بخلاف ما يحدث عادة، بينما في بعض الحالات كان من المفيد توافر وقت أكثر، إلا أن تحديد موعد النهاية بعد فترة زمنية قصيرة لم يتسبب في عدم إحراز تقدم في عدد من المجالات الأخرى، فعلى سبيل المثال، يرجع سبب التقدم الجزئي البسيط بشأن حساب الخزنة الوحيد جزئياً إلى الإصرار على تنفيذه وفقاً لنهج بالأحرى تدريجي على الرغم من إمكانية إتباع سبيل أسرع.

إدراج قيود القدرات المؤسسية مبكراً في تصميم البرنامج

تم الإدراك متأخراً بأنه لم يكن هناك تركيزاً كاملاً على معالجة قيود القدرات المؤسسية في بعض المؤسسات الرئيسية التي منحت تفويضاً جوهرياً في بداية المبادرة التشاركية في مكافحة الفساد و ينطبق ذلك إلى حد ما على هيئة مكتب الرئاسة فعدد العاملين به قليل مما شكل قيداً ومن ثم حد ذلك من الإدارة اليومية العملية والمشاركة في المبادرة على الرغم من الجهود المبذولة من الإدارة .

وبالمثل، اختبرت أيضاً ضرورة إستيفاء منظمات المجتمع المدني دور الإشراف الصعب والتكنولوجيا في مجالات إصلاح متخصصة قدرات بعض منظمات المجتمع المدني، فبعض من هذه المؤسسات و لكن ليست جميعها إرتفعت على قدر الحدث، في حين تم توفير بعض من المساعدة الفنية والتدريب ، فالمزيد من إجراء تعزيز للقدرات وبذل جهود للتدريب لاسيما في مجالات متخصصة كان من شأنه توفير مساعدة أكثر لاسيما في مناهج الرقابة المبنية على أدلة.

سيادة القانون: تجاهل تحدي الإفلات من العقاب

تعاني حزمة الإصلاح في مجمل فاعليتها كثيراً من حالة إفلات المسؤولين الحكوميين من العقاب، حيث من غير المستطاع إتخاذ القانون ولن يرى الشعب أيضاً جهود الحكومة في برنامج مكافحة الفساد (الذي قد يركز على بعض المجالات الأخرى الكلية والقطاعية والفنية) بصفتها ذات مصداقية.

وإذا سادت الشكوك بين المواطنين والشركات، تضحي نظرتهم، من ثم، لمبادرة مثل المبادرة التشاركية في مكافحة الفساد نظرة باهتة بدلاً من خلاف ذلك، فلا يطرأ تغيير ذو مغزى في سلوك الشركات تلك التي تدفع الرشاوي وتتهرب من سداد الضرائب وبالمثل على مستوى الأفراد، كم لا يطرأ أي تغيير بين الأفراد الأمناء والشركات الملتزمة التي تفكر وتتساءل عما إذا كان الأمر يستحق الإبلاغ عن الفساد.

كما هو الحال في العديد من البلدان في أرجاء العالم، يفلت الفساد السياسي للمستوى الرفيع من العقاب في جمهورية الدومينيكان، وطالما إن هذا لم يعالج فإن ردع فساد المستوى الرفيع سيضعف، حتى عند إجراء إصلاحات أخرى مرتبطة بالفساد والشفافية.

يمكن فرض الشفافية والكشف عن حالات الفساد بتكلفة على حساب السمعة والسياسة. ولكن في الواقع، إن الإفلات من العقاب يقلل من فاعلية الشفافية عندما لا يطبق أي جزاء، وعلاوة على ذلك، يعتبر أمراً جوهرياً مفهوم المواطنين لعملية الإفلات من العقاب لأن ذلك يصب في مصداقية أي برنامج لمكافحة الفساد تحت مظلة القطاع العام القائد الرئيسي للبرنامج.

وفي جوهر الأمر، تمهد الشفافية مع الإفلات من العقاب – أو بعبارة أخرى الكشف عن الفساد دون جزاء- إلى الحصول على نتائج مختلطة غير مرضية لعملية مكافحة الفساد ومخيبة للأمال، فيتم تكريس السخرية السائدة كما تتأثر سلباً بمصداقية برنامج مكافحة الفساد، ويبدو أن تحدي الإفلات من العقاب هذا هو أحد أبرز التحديات في سياق المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد في جمهورية الدومينيكان التي لم تشمل على بند سيادة القانون أو إصلاحات قضائية كجزء من البرنامج، ولذا لم تتشكل مجموعات عمل خاصة لمعالجة ذلك.

ولم تتناول المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد الإصلاح القضائي حيث لا يندرج هذا الموضوع في نطاق الجهات التنفيذية، ومن ثم، فمن المفترض إنه من غير المستطاع مساءلة الجهات التنفيذية عن إجراء إصلاح، فالمنطق الرسمي من وراء إستبعاد إصلاحات سيادة القانون كان واضحاً جتى وإن كان غير ملزماً على وجه الخصوص.

حتى إذا ما إرتضينا بظاهر هذا المنطق، فلدى الجهات التنفيذية خيارات عديدة للإصلاح، فيجوز لهذه الجهات فرض جزاءات إدارية مرتبطة بتحويل أموال من الموازنة أو بالاختلاس من عملية المشتريات، على المستوى المؤسسي، تعتبر المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات مثل مكتب مراقب الحسابات، جزء من فرع الجهة التنفيذية ويجوز لها أداء دور هام في عقاب الفساد.

وللأسف، يتسم أداء المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بالضعف الشديد في جمهورية الدومينيكان بسبب وباء المشاكل الخطيرة على المستوى القيادي والمصالح المكتسبة وعدم توافر الموارد، في الواقع، على الرغم من تشكيل مجموعة عمل تحت مظلة المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد مكرسة تركيزاً كاملاً لهذا الموضوع، فإن إنجازاتها قليلة للغاية حيث إلزام هذه المؤسسات ليس على المستوى المنشود أو مدخلاتها كانت قليلة.

فخلال برنامج المبادرة التشاركية في مكافحة الفساد ساد غياب الإجراءات الملموسة وذات الصلة و كذلك غياب الإصلاحات في هذا المجال عموماً وعدم إحراز تقدم في الدعم المؤسسي الضروري للغاية في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات و لاسيما من جانب مراقب الحسابات.

ثانياً ، كان يتعين بذل مزيد من الجهود المتضافرة لإدراج المؤسسات الرئيسية لسيادة القانون التي هي جزء من الفرع القضائي أيضاً ويتسق هذا النهج مع الجهود المتكررة للمبادرة التشاركية في مكافحة الفساد (و هيئات الجهات التنفيذية) لتبني مشاركة المجتمع المدني.

كان من المستطاع دعم أكثر العمل الجماعي للمبادرة التشاركية في مكافحة الفساد من خلال التفاهم المتبادل بتحديد مهام أصحاب المصالح كل على حدى سواء المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام (المتواجد في المبادرة) والمجلس التشريعي أو البرلمان (المشارك بالحد الأدنى) والسلطة القضائية (الغائبة) وكذلك تحديد مسؤولياتهم في جهود الإصلاح.

من خلال الإطار التشاركي والمساءلة المتبادلة، كان يجب أن يتضح لكل صاحب مصلحة و للجمهور بشكل عام، بعدم إمكانية إلقاء المسؤولية على الجهاز التنفيذي عن كل إجراء ، وعلاوة على ذلك، من شأن هذا الإطار للمساءلة المتبادلة الممتزجة بالنشر العام للنتائج، تشجيع جهود الإصلاح التنافسية الصحيحة المبذولة من الفروع المختلفة.

أخيراً، حتى إذا ما حالت الاعتبارات السياسية والمؤسسية من إدراج تصميم الإصلاحات وتنفيذها في الفروع القضائية والتشريعية ، فكان من المستطاع أن تعمل بهدف تحقيق إصلاحات في هذه الفروع، فليس هناك ما يحول دون تشكيل فرق عمل موازية خارج منظومة المبادرة (بشء من التنسيق الفضايف)، إلا -بالطبع - في حالة غياب الإرادة السياسية للقيام بذلك.

في كلتا الحالتين، إن غياب الإصلاحات في المجالات الجوهرية لمعالجة مشكلة الإفلات من العقاب في جمهورية الدومنيكان سواء كجزء من المبادرة أو حتى على مسار موازي، لا يعني ذلك فقط فرصة ضائعة من حيث التأثير المتضاعف للشفافية المرتبطة بالإصلاحات و لكن يجوز أيضاً أن يعوق مصداقية المبادرة في نظر السكان.

سوء إدارة الحكم والتعبئة المتدنية للغاية لجمع الإيرادات الضريبية في جمهورية الدومنيكان

تتراوح الإيرادات الضريبية في جمهورية الدومنيكان حول 13% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعتبر التعبئة لجمع هذه الضرائب من بين أدنى المستويات لأي بلد مستقر في أرجاء العالم و دون ذكر نصف الكرة الأرضية الغربي، ويبلغ المتوسط في أمريكا اللاتينية ما يقرب من 21% من الناتج المحلي الإجمالي وتحققت نجاحات قليلة في في هذا الصدد على مدار العقد الماضي في جمهورية الدومنيكان.

مع تعطيل توريد الإيرادات الضريبية، تتم إعاقة فاعلية القطاع العام إعاقة شديدة لاسيما الإدارة السليمة وتقديم الخدمات، وعلاوة على ذلك، تعكس مثل هذه التعبئة المتدنية تحديات الحكم المتجذرة (وحتى الفساد) الذي يستمر دون معالجة وأن حدثت فهي معالجة قليلة إذا ما بذل أي جهد في هذه القضية. وتشكل ذريعة الإيرادات الضريبية المنخفضة تحدياً رئيسياً للحكومة والفساد، حيث يعكس غياب الإصلاحات في هذا المجال الهام المصالح المكتسبة القوية لقطاع الشركات الذي يستفيد استفادة كبيرة من الوضع الحالي من سوء الإدارة وكذلك غياب الإرادة السياسية من الطبقة السياسية والحكومة و يرتبط بذلك على مستوى أساسي أكثر ، تعبئة الإيرادات المنخفضة من الضرائب المحلية والإلتزام الضرائبي الضعيف والتهرب من سداد الضرائب والمراوغة في السداد.

وما يشير إلى ذلك بالأحرى هو عدم إدراج هذه القضية الهامة في مناقشات مجالات الإصلاح في المبادرة ، كما يذكر إن أحد الأسباب المذكورة بعدم إحراز تقدم كافي في بعض جوانب المبادرة يعزى إلى عدم كفاية الموارد الحكومية، في الواقع، في مجموعات العمل تلك التي أحرزت تقدماً فالذي حدد الفرق هو التمويل المستقل. بوضوح، يتعين تجديد جهود جمع الضرائب لتصبح أولوية لتحقيق تقدم ملموس في إصلاح الإدارة والحصول على نتائج التنمية في جمهورية الدومنيكان.

ركز هذا القسم على تحديات الإفلات من العقاب وإنخفاض الإيرادات الضريبية وربما لا توجد مجالات هامة أخرى تستحق التركيز عليها، فتحديات تجارة المخدرات وغسيل الأموال ذكرت بالفعل بإيجاز حيث يتطلب ذلك مزيد من الإهتمام، كما يتعين إيلاء مزيد من الإهتمام لإصلاحات الحكومة المحلية كما يبرر ذلك أيضا تفويض السلطة.

الختام وبعض التوصيات العملية

لقد حاولنا في هذه الورقة تقييم المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد ووضعها في سياق أوسع، بهدف تحفيز المزيد من المناقشات بشأن مزايا وتحديات التحالفات العملية المؤيدة للإصلاحات في جمهورية الدومينيكان. هذا الجهد لا يمكن تفسيره بصفته تقييماً شاملاً للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، التي سوف تستلزم المزيد من الموارد، فضلاً عن الوقت المخصص للسماح بالإكمال التام لإصلاحات المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد.

ونظراً لخلفية الفساد في جمهورية الدومينيكان من ناحية، والاتجاه الإيجابي في مدى مسؤولية صوت الناخب والمساءلة الديمقراطية، من ناحية أخرى، كانت المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد ابتكاراً جديراً بالذكر للتأكيد على مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه المبادرة لمكافحة الفساد.

وتشير تقييمات تجارب سابقة في بلدان أخرى إلى أن المناهج التشاركية لمكافحة الفساد تعقد آمالاً أكبر من مناهج القطاع العام التقليدية والتكنوقراطية التي تتجه فحسب من أعلى إلى أسفل ومدفوعة حصرياً بالعرض. ونظراً للتفاصيل المتعلقة بالفساد والحريات المدنية ومنظمات المجتمع المدني في جمهورية الدومينيكان، فأضحى الحال لإتباع نهج تشاركي أكثر إلحاحاً.

وعلاوة على ذلك، ساد المجتمع المدني عموماً شعوراً متزايداً من الضجر والتشكك في الإصلاحات. ومن الجدير بالذكر، إقرار البرنامج بالإرهاق وقام بتعويضه، وأضحى تنشيط منظمات المجتمع المدني وتمكينها هدفاً أساسياً.

ويبدو أن بعض أهداف المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد قد تحققت، وقد يكون تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بشكل جماعي أهم إنجاز. فقد ثبت أن المجتمع ككل يمكن أن يتعدى بكثير مجموع أجزائه. وقد ظهرت مكاسب "العمل الجماعي" بين منظمات المجتمع المدني وكذلك فيما بين وكالات الجهات المانحة. فقد أصبحت المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد مثلاً جيداً للتعاون العملي بين العديد من الجهات المانحة حيث أن المبادرة قد أنشأت تعاوناً بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني والجهات المانحة في هذه المبادرة.

وكما هو الحال في هذه الأنواع من المبادرات المبتكرة ومتعددة التخصصات، في المناطق ذات الحساسية السياسية المتعلقة بالحوكمة والفساد، تتعايش النجاحات مع التحديات وخيبة الأمل، وقد حققت هذه المبادرات بعض النتائج الجديرة بالملاحظة، ولكن لا تزال هناك تحديات معلقة.

وبشكل عام، كانت المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد مبادرة تستحق الثناء. فقد تعرض جميع أصحاب المصالح لمخاطر كبيرة وظهرت بالفعل بعض النتائج البارزة – بينما يمكن توقع المزيد من التأثير إذا تمت متابعة ملموسة، ومع أخذ هذا المنظور في الاعتبار، يمكننا أن نختم بتقديم مجالات خمس معينة مع مقترحات محددة لمواصلة المناقشة بشأن إمكانية اتخاذ مبادرات متابعة محددة.

1. مجالات الإصلاح الرئيسية للمتابعة. في ضوء التحديين المذكورين أعلاه، الإفلات من العقاب والضرائب، فضلاً عن غياب العمل فيما يتعلق بتجارة المخدرات وغسيل الأموال والحكومة المحلية وإصلاح اللامركزية في المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد، من المهم التركيز على الآثار المترتبة على السير قدماً. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لإتمام المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد النظر في إدماج الفروع التشريعية والقضائية للحكومة في هذا العمل، فضلاً عن كل المسائل الهامة المتعلقة بالإصلاح الضريبي.

إذا لم يتم إعداد برنامج متكامل لمكافحة الفساد، سيكون البديل الأمثل إتباع مسار مواز مماثل لعملية المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد. ويمكن لإصلاحات المتزامنة الإسفار عن زخم وجذب وعن رصد الإصلاحات في المناطق المتاخمة حتى لو كانت جهود الإصلاحات متميزة. و تتيج الإصلاحات التي لم تتحقق فرصة لبذل جهود إصلاح جديدة. إلا وهي إصلاحات نظام المشتريات وحساب الخزانة الوحيد والحاجة الملحة لتجديد وتعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تتطلب بذل مجهود إصلاح جديد.

وعلاوة على ذلك، يعتبر إتباع نهج إنتهازي مواصلة الإصلاحات التي بدأت بالفعل في المناطق التي تنفذ فيها وكالات الجهات المانحة برامج جارية لدعم الإصلاحات (مثل قطاع المياه، الذي تميز بمجموعة عمل للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد التي حققت تقدماً كبيراً).

من المهم أيضاً تجنب الأخطاء في المرحلة القادمة، و قد يكمن أحد المخاطر في الميل المحتمل من قبل البعض في الإدارة لمحاولة "تنظيم" إشراك المجتمع المدني. فلا ينبغي تكليف المشاركة بالأمر؛ بدلاً من ذلك يجب عند وضع أى قواعد ضمان حرية تكوين الجمعيات والمشاركة من جانب المجتمع المدني. وبالمثل، ينبغي منع السلطة التنفيذية من استخدام مشاركة منظمات المجتمع المدني في الإصلاحات كأداة سياسية.

2. منتدى وطني: قد تستطيع منظمات المجتمع المدني ذات المصادقية، وبدعم من الجهات المانحة، أن تخطط لمنتدى وطني رفيع مستوى حول مكافحة الفساد، يضم الأعضاء الرئيسيين في الإدارة الجديدة، فضلاً عن المعارضة والسلطين التشريعية والقضائية والقطاع الخاص..

3. حشد قوة البيانات والإفصاح عنها: البناء والنشر الدوري لمؤشرات جديدة تتصل بتحديات الحكم في جمهورية الدومنيكان. ينبغي على منظمات المجتمع المدني القيام باستقصاء السكان فيما يتعلق بنوعية الخدمات العامة. ثم يجب على منظمات المجتمع المدني تشجيع المنافسة المستندة إلى الأدلة فيما بين الوكالات و القيام كثيراً بنشر الدراسات الاستقصائية والتقارير من نوع "بطاقات التقارير".

ثانياً، ينبغي على واحدة على الأقل من منظمات المجتمع المدني القيام ببناء ونشر "مؤشر الإفلات من العقاب" بصفة منتظمة. و ينبغي على المؤشر تسليط الضوء على أوجه القصور الخطيرة في العديد من مؤسسات سيادة القانون. وثالثاً، ينبغي على منظمات المجتمع المدني ومجتمع المفكرين/الأكاديميين أن يركزا على ذريعة تحصيل الضرائب المنخفضة. ويجب النشر المنتظم لمؤشرات بسيطة (وليس فقط الضرائب الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي) بشأن الضرائب الفعلية التي تدفعها الشركات الكبيرة و الشرائح الأكثر ثراء من السكان بانتظام.

4. المجتمع الدولي وشراكة الحكومة المفتوحة. يمكن للمجتمع الدولي- أو للنشاط الذي يحل محل المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد- القيام بدعم الجهود المذكورة أعلاه، فضلاً عن تقديم الدعم التقني لمنظمات المجتمع المدني. كما يمكن أن يساعد المجتمع الدولي أيضاً جمهورية الدومنيكان في تمكينها من إحراز تقدم نحو التنفيذ بنجاح لشراكة الحكومة المفتوحة الدولية التي أطلقت في أواخر عام 2011. و في الواقع، فإن الششششراكة المفتوحة مع الحكومة يمكن أن تكون إطاراً لنشاط يتبع المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد.

5. الإرتقاء بمستوى و توسيع نطاق المبادرات التشاركية في جمهورية الدومنيكان وخارجها. توفر العديد من النتائج الإيجابية لنهج صارم وتشاركي و ذى أصحاب مصلحة متعددين دروساً قد تطبق في المستقبل، سواء في جمهورية الدومنيكان أو في العديد من البلدان الأخرى (ومجتمع المانحين). أن فوائد إشراك منظمات المجتمع المدني المؤسسي في مبادرات الحوكمة غالباً ما لا تحصل على التقدير المناسب والكثير من الحكومات والوزارات تكون حذرة في البداية. وهكذا، قد يتم الاحتياج في بعض الأحيان إلى النشاط من قبل قادة في المجتمع المدني ومن قبل مجتمع المانحين لنشر الفوائد المحتملة وشرحها لهذه المبادرات القيمة، وخلق الدفعة الأولى لهذه البرامج. قد يكون هذا ذات قيمة بالنسبة للأنشطة التي تخلف الإدارة الجيدة للمبادرة التشاركية لمكافحة الفساد مثل البرامج في جمهورية الدومنيكان، فضلاً عن برامج الإصلاح التشاركية في مجالات أخرى للإصلاح في البلاد. غير أن الدروس المستنبطة من المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد يمكن أيضاً أن تكون مفيدة لمجتمع المعونة الدولية الرسمي، الذي فقد بصفة عامة بعض التركيز في الأونة الأخيرة من حيث الدعم المتعمق، داخل البلاد، لبرامج الحوكمة ومكافحة الفساد التشاركية. هناك تقييمات مماثلة لتحالفات قائمة أخرى للإصلاحات، كالمؤتمر الدولي المعنى بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ومنتدى نمو منطقة البحر الكاريبي، كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مقارنة النتائج وتقييم الدروس المستفادة.

الملحق (أ): الحوكمة القائمة على المشاركة وبرامج مكافحة الفساد (نهج انتقائي)

البلد واسم ونوع البرنامج والراعي والفترة الزمنية	مشاركة منظمة المجتمع المدني	تفاصيل البرنامج	التقييم	المصدر
جورجيا وألبانيا ولايتيفيا: برنامج الحوكمة القائمة على المشاركة ومكافحة الفساد (GAC) وبرامج التشخيص والعمل؛ البنك الدولي & الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 1998-2000	تقوم معاهد الفكر المتخصص والمؤسسات الخاصة بعمليات التشخيص بالمدخلات والمعلومات التي تحصلت عليها من منظمات المجتمع المدني والخبراء والحكومة. وتشارك منظمات المجتمع المدني في خطط الإصلاح.	نهج قائم على المشاركة لإجراء مجموعة من الدراسات الإستطلاعية لتشخيصية في مجال الحوكمة القائمة على المشاركة ومكافحة الفساد، يعقبها قيام مجموعات عمل مشاركة متخصصة في موضوعات الحوكمة القائمة على المشاركة ومكافحة الفساد، باستخدام نتائج الدراسات التشخيصية من أجل صياغة برنامج عمل. انعقاد منتدى وطني عام يشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة برنامج الإصلاح وتدشينه.	غير رسمي: شهدت تلك البلدان الثلاثة التي لازال برنامج الحوكمة القائمة على المشاركة ومكافحة الفساد في مرحلة الأولى، عدد من المبادرات والإصلاحات الواقعية والملموسة، في بعض المؤسسات التي تواجه تحديات على مستوى الحوكمة والفساد. وكان نهج المشاركة حديث عهد بتلك البلدان.	تقارير مكافحة الفساد خلال الفترات الانتقالية (البنك الدولي، خلال سنوات مختلفة) بالإضافة إلى وثائق أخرى.
البوسنة وجمهورية قيرغيزستان وكازاخستان ورومانيا وجمهورية سلوفاكيا: برنامج الحوكمة القائمة على المشاركة ومكافحة الفساد (GAC) وبرامج التشخيص والعمل؛ البنك الدولي & الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (في المقام الأول)، 2000-2003	تقوم مراكز الفكر المتخصص والمؤسسات الخاصة بتنفيذ عمليات التشخيص مع بعض المدخلات والمعلومات التي تحصلت عليها من منظمات المجتمع المدني والخبراء والحكومة والتي تقوم بإعداد خطط العمل.	نهج قائم على المشاركة لإجراء مجموعة من الدراسات الإستطلاعية لتشخيصية في مجال الحوكمة القائمة على المشاركة ومكافحة الفساد ومجموعات عمل مشاركة متخصصة في صياغة البرامج. انعقاد منتدى وطني عام يشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة برنامج الإصلاح وتدشينه.	غير رسمي: ظهور بعض المبادرات والإصلاحات الواقعية والملموسة؛ مستويات متنوعة من مناهج المشاركة مع المجتمع المدني، الذي كان حديث عهد بتلك البلدان. هناك تفاوت في مدى ومستوى المشاركة.	تقارير مكافحة الفساد خلال الفترات الانتقالية (البنك الدولي، خلال سنوات مختلفة) بالإضافة إلى وثائق أخرى.

الملحق (أ) تابع في الصفحة التالية

المصدر	التقييم	تفاصيل البرنامج	مشاركة منظمة المجتمع المدني	البلد واسم ونوع البرنامج والراعي والفترة الزمنية
Leeuw, Frans, Ger van Gils, and Cora Kreft. 1997. "Evaluating EDI's anti-corruption initiatives in Uganda and Tanzania" ورقة عمل، البنك الدولي، واشنطن دي سي.	(لييو) و(فان جيلز) و(كريفت): كانت حلقة عمل النزاهة الوطنية بمثابة ابتكار هام وبارز لمكافحة الفساد، وذلك لأنها يسرت عمليات "شراء حصص وأسهم" لكل الأطراف.	انعقاد ثلاث حلقات عمل؛ أسفرت الأولى عن خطة عمل لبرنامج وطني لمكافحة الفساد. قامت الحلقتان الثانية والثالثة بتقييم المتابعة الحكومية من خلال خطة عمل. وقد قامت وسائل الإعلام بنشر النتائج.	وضع الخطط والتنفيذ والمراقبة والتعاون.	تنزانيا؛ حلقات عمل وطنية عن النزاهة؛ البنك الدولي/الحكومات؛ برنامج على المستوى الوطني؛ 2003-1997
Leeuw, Frans, Ger van Gils, and Cora Kreft. 1997. "Evaluating EDI's anti-corruption initiatives in Uganda and Tanzania." ورقة عمل، البنك الدولي، واشنطن دي سي.	تم الإعلان عن أول حلقتي عمل؛ إلا أن فعالية البرنامج تضاءلت فيما بعد لأن معدل وعي الجمهور بالفساد قبل انعقاد حلقتي العمل، كان مرتفعاً.	قدمت حلقة العمل الأولى خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد. وأعقبها حملة علاقات عامة وعدد من حلقات العمل المعنية بالإشراف.	وضع الخطط والتنفيذ والمراقبة والتعاون	أوغندا؛ حلقة عمل وطنية عن النزاهة؛ البنك الدولي/الحكومة؛ برنامج على المستوى الوطني؛ 1997-2004

الملحق (أ) تابع في الصفحة التالية

المصدر	التقييم	تفاصيل البرنامج	مشاركة منظمة المجتمع المدني	البلد واسم ونوع البرنامج والراعي والفترة الزمنية
Haarhuis, Klein, and Carolien Maria. 2005. "Promoting Anti-Corruption Reforms: Evaluating the Implementation of a World Bank Anti-Corruption Program in 7 African Countries (1999-2001)." University of Utrecht.	حظيت اللجنة الفنية بنجاح جزئي. أقر البرلمان كل من الموازنة والتشريعات. إلا أن المفاوضات تعثرت حول وكالة مكافحة الفساد. الحكومة كانت ترغب في فرض سيطرتها على الوكالة؛ بينما أراد المجتمع المدني إدارة مستقلة لها.	عقدت اللجنة الفنية اجتماعا ضم كل من المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين معا لوضع خطة سن القوانين بهدف زيادة تحكم البرلمان في الموازنة العامة ونشر إجراءات المزايدات والعطاءات. كما خططت لإنشاء وكالة جديدة لمكافحة الفساد.	وضع الخطط والتنفيذ والمراقبة و التعاون	بنين؛ لجنة فنية؛ البنك الدولي/الحكومة؛ برنامج على المستوى الوطني؛ 2000-1997
Haarhuis, Klein, and Carolien Maria. 2005. "Promoting Anti-Corruption Reforms: Evaluating the Implementation of a World Bank Anti-Corruption Program in 7 African Countries (1999-2001)." University of Utrecht.	في نهاية المطاف، لم يكمل البرنامج بالنجاح. على الرغم من إقرار بعض الإصلاحات إلا أن وكالة مكافحة الفساد أغلقت بقرار من المحكمة العليا. وربما مارس أعضاء الحكومة ضغوطا على المحكمة العليا لوقف الإصلاحات.	أنشأت الحكومة وكالة جديدة لمكافحة الفساد ودعت المجتمع المدني للمساعدة في تنفيذ ومراقبة خططها في مكافحة الفساد.	التنفيذ والمراقبة.	كينيا؛ هيئة مكافحة الفساد الكينية؛ البنك الدولي/الحكومية؛ برنامج على المستوى الوطني؛ 2000-1997

الملحق (أ) تابع في الصفحة التالية

المصدر	التقييم	تفاصيل البرنامج	مشاركة منظمة المجتمع المدني	البلد واسم ونوع البرنامج والراعي والفترة الزمنية
<u>Johnston, Michael, and Sahr Kpundeh. 2002. "Building a Clean Machine: Anti-Corruption Coalitions and Sustainable Reform."</u> <u>The World Bank Institute, World Bank, Washington, DC.</u>	تحالف غانا لمكافحة الفساد هو تحالف غير مسبوق في هذا المجال. اتسم بالفعالية لأنه سمح بـ "ملكية" مشتركة لأجندة برنامج إصلاحات مكافحة الفساد. وقد حصل التحالف على جائزة البنك الدولي المعروفة باسم "جائزة منافسة ممارسي العمل الجماعي لمكافحة الفساد"	نشأ التحالف في أعقاب حلقة عمل عن النزاهة. قام بوضع وتنفيذ خطة وطنية لمكافحة الفساد. استمر التحالف في توفير منتدى ومنبر للمجتمع المدني والحكومة، والرعاية المشتركة لخطط مكافحة الفساد.	وضع الخطط والتنفيذ والمراقبة والتعاون	تحالف غانا لمكافحة الفساد؛ تحالف غانا لمكافحة الفساد؛ برنامج على المستوى الوطني؛ 2000- وحتى الآن
<u>"Strengthening Awareness and Response in Exposure of Corruption in Armenia"</u> التقرير النهائي. نتائج الرقابة المشتركة لمكافحة الفساد في قطاعي الصحة والتعليم والتي قامت بها جماعات المجتمع المدني لمكافحة الفساد.	لا يتوفر	تحالف يضم منظمات من المجتمع المدني، قام بتعميق وتنفيذ دراسة عن الفساد داخل أروقة قطاع رعاية الصحة العامة. وقد حصلت الحكومة على نتائج الدراسة وكذلك وسائل الإعلام بهدف نشرها.	التنفيذ والمراقبة والتعاون	أرمينيا؛ الرقابة المشتركة لمكافحة الفساد؛ الرقابة المشتركة لمكافحة الفساد؛ 2005-2007
<u>Felicio, M. and Indu John-Abraham. 2004. "Peru: a System of Social Accountability."</u> سلاسل صادرة عن فريق المجتمع المدني لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، البنك الدولي، واشنطن، دي. سي	لا يتوفر	تعتبر مجموعة العمل منتدى يضم كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للتعاون من أجل الخروج بسياسات للعديد من القطاعات والتي تتضمن سياسات لمكافحة الفساد.	التعاون	بيرو؛ مجموعة عمل لمكافحة الأنيميا (MCLCP)؛ الحكومة؛ برنامج على المستوى الوطني؛ 2001- وحتى الآن.

الملحق (أ) تابع في الصفحة التالية

البلد واسم ونوع البرنامج والراعي والفترة الزمنية	مشاركة منظمة المجتمع المدني	تفاصيل البرنامج	التقييم	المصدر
بنين وبوليفيا والبرازيل وبوروندي وكولومبيا والإكوادور وغانا وجواتيمالا وغينيا وهايتي وهندراوس وكينيا ومدغشقر ومالاوي وموزمبيق وباراجواي وبيرو وسيراليون وزامبيا؛ دراسات تشخيصية للبلد؛ على المستوى الوطني؛ البنك الدولي/منظمات المجتمع المدني المحلية؛ 1997-2006.	وضع الخطط والتنفيذ والمراقبة.	تعاون كل من البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني المحلية ومسؤولين حكوميين وجهات مانحة في تصميم وإجراء دراسات مسحية حول الفساد داخل مرافق الخدمات الحكومية؛ وقد سارت الدراسات في إطار منهجي وعلى مستوى قطاعي. وكان هناك مدخل مشترك لتشخيص ورسم خطط الإصلاح.	لا يتوفر	معهد البنك الدولي. 2012. "Governance Diagnostic Brief" البنك الدولي، واشنطن، دي سي.
جورجيا؛ مبادرة محلية حكومية؛ شركاء من أجل التغيير الديمقراطي؛ على صعيد إقليمي داخل البلد؛ 2010.	وضع الخطط والتنفيذ.	قام كل من المسؤولين الرسميين المحليين ومنظمة المجتمع المدني بتكوين تحالف لتقصي أسباب ومظاهر الفساد في الحكومة المحلية. وقد أجرى التحالف سلسلة من حلقة العمل لمناقشة أفضل الهياكل التنظيمية اللازمة للحكومة المحلية كي تكافح الفساد.	لا يتوفر	شركاء من أجل التغيير الديمقراطي) http://www.fpd.ro/services.php?do=anticorruption_(strategies
بولندا؛ بلدة سوكونكا؛ شركاء من أجل التغيير الديمقراطي؛ على الصعيد الإقليمي داخل البلد؛ 2010.	وضع الخطط والتنفيذ.	قام كل من منظمات المجتمع المدني ومسؤولين بالحكومة بعقد سلسلة من المؤتمرات وإجراء سلسلة من الدراسات، ثم أعقب ذلك، وعلى نحو مشترك، وضع استراتيجية للحد من ممارسات الفساد وتحسين مستوى الخدمة البلدية.	لا يتوفر	Suwaj, Patrycja Joanna. 2011. "Sokolka Case Study: Strategies to Treat and Prevent Corruption through Increasing Local Government Integrity, Efficiency and Accountability." Prism Association.

الملحق (أ) تابع في الصفحة التالية

المصدر	التقييم	تفاصيل البرنامج	مشاركة منظمة المجتمع المدني	البلد واسم ونوع البرنامج والراعي والفترة الزمنية
Vasilache, Ana, and Nicole Rata. "Craiova, Romania, Case Study: Strategies to Treat and Prevent Vulnerability to Corruption through Increasing Local Government Integrity, Efficiency and Accountability."	لا يتوفر	أجرت البلدية الحكومية دراسة مسحية للتعرف على المناطق التي كانت بحاجة أكثر لبرامج مكافحة الفساد. ثم قامت البلدية بعد ذلك بوضع خطة استراتيجية لمكافحة الفساد تدعو إلى إنشاء برامج تدريب جيدة الأهداف. ثم جرى إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ برامج التدريب.	وضع الخطط والتنفيذ.	رومانيا؛ مدينة كرايوفا؛ شركاء من أجل التغيير الديمقراطي؛ على صعيد إقليمي داخل البلد؛ 2008-2010.
مبادرة الحكومة المحلية الصادرة عن معهد المجتمع المفتوح.				
شركاء من أجل التغيير الديمقراطي (http://www.fpd.ro/services.php?do=anticorruption_strategies)	في عام 2011، حصلت مدينة (مارتن) على جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة في مجال "منع ومكافحة الفساد"	قامت كل منظمة الشفافية الدولية ومدينة مارتين بمراجعة حسابات عدد ضخم من البرامج البلدية، وتعرفت على المناطق التي شهدت ممارسات فساد، ثم قاما بوضع وتنفيذ برامج تدريبية للحد من الفساد في تلك المناطق.	وضع الخطط و التنفيذ.	سلوفاكيا؛ مدينة مارتين؛ منظمة الشفافية الدولية؛ على الصعيد الإقليمي داخل البلد؛ 2008.

ملحق (ب): حالة تنفيذ توصيات المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد 7 شباط 2012

فريق العمل 1 - قوانين وأنظمة الحيازة	مارس 2011	يونيو 2011	أكتوبر 2011	ديسمبر 2011
ت.1- الإمتثال للقانون رقم 06-340 بشأن شراء وحيازة السلع والخدمات والأعمال والمنح				
(التوصيات = ت, الإجراءات المتخذة = ا)				
أ.1.1. وثيقة رسمية للمراقب المالي العام لجمهورية الدومنيكان.	●	●	●	●
أ.1.2. وثيقة رسمية لوزارة المالية لنقل إدارة ومراقبة بوابة مشتريات جمهورية الدومنيكان إلى الإدارة العامة للمشتريات	●	●	●	●
ت.2- تحويل بوابة مشتريات الدومنيكان إلى بوابة معاملات				
إ.2.1. تصميم وتطوير وإدارة بوابة للمعاملات من قبل المديرية العامة للمشتريات	●	●	●	●
أ.2.2. تعزيز الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للمشتريات	●	●	●	●
أ.2.3. إصدار مرسوم بالموافقة على المسودة الأولية للائحة المشتريات الوحيدة	●	●	●	●
أ.2.4. التقييم الذاتي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية	●	●	●	●
فريق العمل 2- الخدمة المدنية	مارس 2011	يونيو 2011	أكتوبر 2011	ديسمبر 2011
ت.4- تصدر السلطة التنفيذية تعليمات إلى الوزراء للامتثال بشكل فعال مع قانون الخدمة المدنية رقم 41-08				
أ.4.1. التشجيع على إصدار تعليمات من قبل السلطة التنفيذية إلى الوزراء للامتثال مع قانون الخدمة المدنية رقم 41-08	●	●	●	●
أ.4.2. إدماج موظفين مؤهلين للسلك الإداري.(قانون رقم 41-08).	●	●	●	●
إ.4.3. التطبيق الفعال لإطار التقييم المشترك	●	●	●	●
أ.4.4. تنفيذ الترخيص الواحد لتبسيط الإجراءات في الحكومة المركزية.	●	●	●	●
أ.4.5. النشر والتوعية للقانون رقم 41-08	●	●	●	●
أ.4.6. إنشاء منفذ واحد لترشيد الخطوات التنظيمية.	●	●	●	●
ت.5- ينبغي للمؤسسات المخولة تسليم رئيس الدولة مشروع القانون، الذي يجب أن يخضع لإجماع مسبق من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قبل تقديمه إلى الكونجرس.				
أ.5.1. إعداد القانون الأساسي لترشيد مشروع الهيكل الكلي.	●	●	●	●

ديسمبر 2011	أكتوبر 2011	يونيو 2011	مارس 2011	فريق العمل 3- الإدارة المالية
ت.6- أ تنفيذ حساب الخزانة الوحيد				
●	●	●	●	أ.6.1 الموافقة على النموذج المفاهيمي لحساب الخزانة الوحيد
●	●	●	●	أ.6.1.2 توصيف وظيفة الوحدات في حساب الخزانة الوحيد
●	●	●	●	أ.6.1.3 تعريف وإعداد و توثيق الأنظمة
●	●	●	●	أ.6.1.4 الكشف والتسجيل لجميع الحسابات المصرفية
●	●	●	●	أ.6.2 وضع نظام للحاسوب.
●	●	●	●	أ.6.3 بدء حساب الخزانة الوحيد.
ت.7- نشر معلومات عن تنفيذ الميزانية لنظام الإدارة المالية المتكامل على شبكة الإنترنت				
●	●	●	●	أ.7.1 نشر التطور التاريخي لتنفيذ ميزانية الحكومات المركزية
●	●	●	●	أ.7.2 إعداد تحليل الدخل.
●	●	●	●	أ.7.3 إعداد تحليل النفقات.
●	●	●	●	أ.7.4 إعداد ميزانية سنوية وخطة تنفيذ شهرية لكل جهة حكومية.
●	●	●	●	أ.7.5 تنفيذ خريطة طريق تقنية لمشاورات سهلة الاستخدام للمعلومات عن نظام الإدارة المالية المتكامل.
●	●	●	●	أ.7.5 إعداد تقارير سهلة التفسير للميزانية والتحسينات التكنولوجية في نظام الإدارة المالية المتكامل.
ت.8- تنفيذ المرسوم رقم 10-211 حول منهجية التقييم المشترك وتوسيع مجالات الإهتمام الحاسمة للتقييم الذاتي للإدارة المالية البرنامجية والحكومية.				
●	●	●	●	أ.8.1 تنفيذ إطار التقييم المشترك بمشاركة الإدارة العامة والمجتمع المدني
●	●	●	●	أ.8.2 إعداد رسم بياني بالعمليات الأساسية للمناطق المالية
●	●	●	●	أ.8.3 تقييم العمليات والتوصيات والتهينة الاجتماعية للدروس المستفادة
ت.9- البحث عن تحسين القرارات المتعلقة بالإدارة المالية و التخطيط				
●	●	●	●	أ.9.1 تقييم أداء آليات التنسيق القائمة.
●	●	●	●	أ.9.2 تحديد نقاط الاتصال (المدخلات والمخرجات)
●	●	●	●	أ.9.3 تصميم أدوات التنسيق.
●	●	●	●	أ.9.4 تقارير عن بناء توافق الآراء بشأن الأدوات اللازم تنفيذها

ديسمبر 2011	أكتوبر 2011	يونيو 2011	مارس 2011	فريق العمل 4- الحصول على المعلومات
ت.10- إصدار تعليمات للمسؤولين بنشر معلومات موحدة على شبكة الانترنت في غضون 90 يوما				
●	●	●	●	أ.10. 1 إنشاء وترخيص دليل للشكل موحد.
●	●	●	●	أ.10. 2 تنفيذ (نشر وتدريب وإستشارات) دليل الشكل الموحد في جميع أنحاء المؤسسات الحكومية.
●	●	●	●	أ.10. 3 تحديث المعلومات على شبكات الإنترنت.
●	●	●	●	أ.10. 4 المراجعة الدورية للإمتثال للمبادئ التوجيهية.
ت.11- إنشاء مكتب الوصول إلى المعلومات العامة.				
●	●	●	●	أ.11. 1 إستعراض الإقتراح الحالي المقدم إلى اللجنة الوطنية للأخلاقيات ومكافحة الفساد.
●	●	●	●	أ.11. 2 عرض الإقتراح على الكونجرس.
ت.12- تنفيذ إجراءات مختلفة لزيادة المعرفة على الوصول إلى المعلومات العامة بين المواطنين.				
●	●	●	●	أ.12. 1 إصدار تعليمات إلى المؤسسات المشار إليها في المواد 42، 43 و 44 من لائحة القانون رقم 05-130 المتعلقة بالوفاء بدور كل منها.
●	●	●	●	أ.12. 2 إطلاق حملة تثقيفية حول الحقوق والمسؤوليات المنصوص عليها في القانون رقم 04-2000
ت.13- تقييم النموذج التنظيمي وحالة تنفيذ مكاتب الوصول إلى المعلومات العامة.				
●	●	●	●	أ.13. 1 إنشاء مستند تقييم للهيكل التنظيمي وحالة تنفيذ مكاتب الوصول إلى المعلومات العامة.
ت.14- تعيين مكاتب وصول المعلومات بشكل هرمي تحت السلطة الرئيسية كما يمليه القانون رقم 04-2000				
●	●	●	●	أ.14. 1 تحديث الهيكل التنظيمي لمكاتب وصول المعلومات من قبل المجلس الوطني لإصلاح الدولة.
ت.15- التأكد من أن ديوان المحاسبة و المراقب المالي العام والإدارة العامة للمشتريات والحياسة يمثلون لمهام الرقابة الداخلية والخارجية.				
●	●	●	●	أ.15. 1 مراجعة حسابات قام بها ديوان المحاسبة تم نشرها على مواقع الانترنت عن الميزانية وتنفيذ الموازنة.
●	●	●	●	أ.15. 2 مراجعة حسابات قام بها المراقب المالي العام على المخصصات والرواتب والمدفوعات لكل مؤسسة حكومية. تم نشرها على شبكة الإنترنت
●	●	●	●	أ.15. 3 مراجعة لإدارة المشتريات والحياسة على المقتضيات القانونية

المدرجة في القانون رقم 340-06 الخاص بالحياسة والشراء، فيما يتعلق بسياسات الشفافية لكل المؤسسات.

فريق العمل 5- البنى التحتية			
مارس 2011	يونيو 2011	أكتوبر 2011	ديسمبر 2011
ت.16. 1 إنشاء نظام مراقبة محوسب لإدارة العقود ومتابعة الأشغال العامة لجمهورية الدومنيكان (جزء من البوابة المشتريات)			
●	●	●	●
●	●	●	●
أ.16. 1 إنشاء نظام حاسب آلي.			
●	●	●	●
أ.16.1. 2 إنشاء دليل للإجراءات			
ت.16. 2 إنشاء مؤشر تكلفة وقائمة لأسعار البناء			
●	●	●	●
أ.16. 2. 1 إعداد اقتراح لمؤشر تكلفة للأشغال العامة، ينبغي أن يشمل صيغ وقائمة تعديل الأسعار.			
●	●	●	●
فريق العمل 6- الصحة العامة			
مارس 2011	يونيو 2011	أكتوبر 2011	ديسمبر 2011
ت.17 إنشاء نظام توريد واحد وموحد للقطاع الفرعي العام للنظام الوطني للرعاية الصحية.			
●	●	●	●
أ.17. 1 إنشاء وتطوير نظام واحد للإمداد للقطاع الفرعي العام..			
●	●	●	●
أ.17. 2 ضمان الامتثال للقانون رقم 340-06 ولوائحه لعملية إقتناء الموزن الطبية والصحية.			
●	●	●	●
أ.17. 3 تعزيز الوصول إلى سلطات القطاع الصحي التي تقوم بشراء العقاقير والإمدادات الصحية من خلال عمليات الإستحواز على دخول الدومنيكان.			
●	●	●	●
ت.18 إنشاء نظام فرعي لإدارة العقاقير لشبكة موردى الرعاية الصحية .			
●	●	●	●
أ.18. 1 تعريف وتحديث نموذج شبكة الرعاية الصحية وإعداد الخطة الاستراتيجية لتنمية شبكة الخدمات العامة التي تضم الإدارة الصيدلانية.			
●	●	●	●
أ.18. 2 تعزيز مشاركة هيئات الحراسة في أنشطة مراجعة الحسابات والمراقبة فيما يتعلق بمؤسسات رعاية الصحة العامة التي تضطلع بعمليات الشراء والتعاقد.			
●	●	●	●
أ.18. 3 توحيد نظام SRS لشراء العقاقير والإمدادات الصحية من خلال PROMESE-CAL			
ت.19- تعزيز قدرة PROMESE-CAL لتوحيد جميع عمليات شراء المستلزمات الطبية .			
●	●	●	●
أ.19. 1 تعزيز قدرة PROMESE-CALs للإجابة على جميع إحتياجات شبكة الصحة العامة			
●	●	●	●
أ.19. 2 تعريف وإنشاء آليات تنسيقية مع SRSs لنظام شراء موحد وطني من خلال PROMESE.			
●	●	●	●

ت.20 تعزيز القدرات التنظيمية للمديرية العامة للعقاقير والصيديات بوزارة الصحة.				
●	●	●	●	تحديث الإطار القانوني والتنظيمي للقانون رقم 240-06
●	●	●	●	أ.20.1 تعزيز تقرير الاستخدام الرشيد للعقاقير بين المشتركين المهنيين والباة والمستخدمين.
●	●	●	●	أ.20.3 تحديث الإطار الطبى الأساسي وتعريف قائمة الإمدادات الطبية الوطنية التي تشمل العقاقير.
●	●	●	●	أ.20.4 تعزيز مكتب خدمة العملاء.
ديسمبر 2011	أكتوبر 2011	يونيو 2011	مارس 2011	فريق العمل 7- التعليم
ت.22 تعزيز آليات التسجيل والتحليل والتحقق من الصحة.				
●	●	●	●	أ.22.1 تعزيز آليات التسجيل والتحليل والتحقق للإمتثال للجدول الزمني، و التقويم المدرسى وجودة استخدام الوقت في المدارس.
●	●	●	●	أ.22.2 إنشاء نظام الإبلاغ عن إنجاز النتائج المدرسية والمراكز التعليمية والمناطق والأعمال الأخرى المرتبطة بالتعليم.
ت.23 اختبار نموذجي لإمدادات التوزيع لتحفيز جودة التعليم				
●	●	●	●	أ.23.1 إنشاء مشروع نموذجي لتحسين نوعية التعليم
ديسمبر 2011	أكتوبر 2011	يونيو 2011	مارس 2011	فريق العمل 8- الطاقة
ت.24- تحديد الإستعانة بشركات خارجية إستنادا إلى معايير محددة.				
●	●	●	●	أ.24.1 تحديد متطلبات واضحة للاستعانة بشركات خارجية ومراجعة معايير الاختيار الحالية لتحديد تلك التي تفي بالمعايير الجديدة.
●	●	●	●	أ.24.2 إعداد نسخة مطبوعة لقائمة الشركات "غير المؤهلة"، التي لا ينبغي ن تتعاقد معها أي شركة داخل الصناعة.
●	●	●	●	أ.24.3 إعداد دليل موحد لعملية خدمات الاستعانة بمصادر خارجية في قطاع توزيع الطاقة.
ت.25- إنشاء صفحة على شبكة معلومات الإنترنت لقطاع الكهرباء.				
●	●	●	●	أ.25.1 الحصول على معلومات أساسية
●	●	●	●	أ.25.2 توحيد المعلومات وإنشاء عملية لجمعها تلقائيا.
●	●	●	●	أ.25.3 تأسيس إجراءات التواصل بين قواعد البيانات.
●	●	●	●	أ.25.4 بناء موقع على شبكة الإنترنت--برمجة واختبار.
●	●	●	●	أ.25.5 نشر إدخال المعلومات على شبكة الإنترنت.

ت.26- برنامج شركات شهادة مراجعة حسابات الطاقة				
●	●	●	●	أ.26.1 دورات للمصادقة على الشركات والمهنيين.
●	●	●	●	أ.26.2 إنشاء معدات قياس اختبار الأسهم للاستتجار أو الإقراض
●	●	●	●	أ.26.3 بدء تشغيل برنامج قياس الطاقة مع المديرية العامة للمعايير ونظم الجودة
●	●	●	●	أ.26.4 تقييم واعتماد الأفراد و / أو الشركات المهنية.
ت.27- إطلاق حملة توعية حول ترشيد الطاقة				
●	●	●	●	أ.27.1 إطلاق حملة تثقيفية لتعزيز الاستخدام الأفضل للطاقة الكهربائية.
●	●	●	●	أ.27.2 إعداد المواد التعليمية.
●	●	●	●	أ.27.3 إعداد الإعلانات الإذاعية والتلفزيونية.
●	●	●	●	أ.27.4 إنشاء جائزة لكفاءة الطاقة
●	●	●	●	أ.27.5 تنفيذ برنامج لكفاءة الطاقة فيما بين الوكالات الحكومية.
فريق العمل 9- الماء				
ديسمبر 2011	أكتوبر 2011	يونيو 2011	مارس 2011	
ت.28- تنفيذ إطار قانوني ملائم.				
●	●	●	●	أ.28.1.1 إعداد وإصدار فاتورة المياه.
●	●	●	●	أ.28.1.2 إعداد وإصدار فاتورة جودة المياه الصالحة للشرب.
●	??	●	●	أ.28.1.3 إعادة صياغة وإقرار لوائح القانون.
ت.28.2 إنشاء أو تكييف مؤسسة لمراقبة ملائمة للقطاعات.				
●	●	●	●	أ.28.1 مراجعة الإطار القانوني الحالي بغية تحديد جهة تنظيمية واحدة للإشراف على المياه في الصناعة.
●	●	●	●	أ.28.2.2 التصميم والشروع في المهام والهيكل التنظيمي والعمليات والإجراءات
●	●	●	●	أ.28.2.3 التصميم والشروع في العمليات والإجراءات لتنسيق الجهة المشرفة مع مؤسسات الصناعة.
ت.28.3 إنشاء عقود الإدارة لخدمة فعالة.				
●	●	●	●	أ.28.3.1 تصميم وتنفيذ عقود الإدارة أو الأداء للجهات المنفذة.
●	●	●	●	أ.28.3.2 تصميم وتنفيذ مشروع راند لتطبيق اللامركزية الإدارية وتقديم خدمات الري.

ت.28. 4 تطبيق ومراقبة عقود إدارة الخدمات.			
●	●	●	أ. 28. 4. 1 إعداد الإستراتيجيات والقدرة التشغيلية.
●	●	●	أ. 28. 4. 2 مساعدات مالية للإصلاحات المؤسسية.

ديسمبر	أكتوبر	يونيو	مارس	فريق العمل 10- جهات الرصد
2011	2011	2011	2011	
				ت.29- تعزيز أجهزة الرقابة من خلال تنفيذ الخطط الاستراتيجية لديوان المحاسبة والمراقب المالي العام ومديرية المشتريات والإقتناء .
●	●	●	●	أ. 29.1 تعزيز ديوان المحاسبة نحو منظور موجه إلى المستفيد.
●	●	●	●	أ. 29.2 تعزيز دائرة الحسابات نحو منظور موجه إلى العمليات.
●	●	●	●	أ. 29.3 تعزيز دائرة الحسابات نحو منظور موجه إلى الموارد البشرية .
●	●	●	●	أ. 29.4 تعزيز المراقب المالي العام للجمهورية مؤسسياً.
●	●	●	●	أ. 29.5 تنفيذ SINACI و NBCI
●	●	●	●	أ. 29.6 - برنامج بناء قدرات نظري وعملي لإدارة المشتريات والحيازة. (?)
				ت.30 زيادة مشاركة الكيانات وحاملی الألقاب بها في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية.
●	●	●	●	أ. 30.1 حدث لإعلان رئاسي مع جميع المسؤولين رفيعي المستوى لإعلان سنة 2011 " عام التعزيز المؤسسي الديمقراطي".
●	●	●	●	أ. 30.2 إعداد جدول أنشطة لتعزيز "عام التعزيز المؤسسي الديمقراطي".

ملاحظات

1. بمراجعة ما كتب حول تقييم الآثار الذي جرى مؤخرا والتجارب الميدانية العشوائية في مشاريع زيادة الشفافية والمساءلة، يتبين أن توثيق هذا النهج قد تم بشكل جيد في "فوكس (2014)".
2. فيما يلي الوكالات الدولية التي دعمت المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد: الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي وسفارة فرنسا وسفارة مملكة هولندا وسفارة المملكة المتحدة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ووفد الاتحاد الأوروبي وسفارة كندا ومنظمة الدول الأمريكية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي.
3. يجري حاليا توثيق هذا الإصلاح كدراسة حالة لدور المبادرة التشاركية لمكافحة الفساد في تشجيع التغيير.

المراجع

- Associated Press. 2012. "3 Top Dominican Republic Cops Accused in Drug Case." Fox News, May 24. [http://www.foxnews.com/world/2012/05/24/3-top-dominican-republic-cops-accused-in-Dominican Republicug-case/#ixzz1yWucU51C](http://www.foxnews.com/world/2012/05/24/3-top-dominican-republic-cops-accused-in-Dominican-Republicug-case/#ixzz1yWucU51C).
- Chronos Info. 2010. Vrbovec & Zabok Case Study: Strategies to Treat and Prevent Vulnerability to Corruption through Increasing Local Government Integrity, Efficiency and Accountability. Open Society Institute.
- Civil Society Anti-Corruption Groups. Strengthening Awareness and Response in Exposure of Corruption in Armenia. Final Report of the Anti-Corruption Participatory Monitoring Conducted in Health and Education Sectors. <http://europeandcis.undp.org/anticorruption/show/80F27272-F203-1EE9-BC67DB9B1ACF5B3F>.
- Crassweller. Robert. 1966. Trujillo: The Life and Times of a Caribbean Dictator. New York: MacMillan.
- Dominican Today. 2012. "Government Corruption Goes from 'Bottles' to 'Jugs.'" March 26. [http://www.dominicantoday.com/Dominican Republic/local/2012/3/26/43108/Government-corruption-goes-from-bottles-to-jugs](http://www.dominicantoday.com/Dominican-Republic/local/2012/3/26/43108/Government-corruption-goes-from-bottles-to-jugs)
- Espinal, Rosario. 1990. "The Defeat of the Dominican Revolutionary Party in the 1986 Elections: Causes and Implications." Bulletin of Latin American Research. <http://www.jstor.org/stable/pdfplus/3338218.pdf>
- Espinal, Rosario, Jonathan Hartlyn, and Jana Morgan Kell. 2006. Performance Still Matters: Explaining Trust in Government in the Dominican Republic. Comparative Political Studies.
- Felicio, Mariana, and Indu John-Abraham. 2004. "Peru: Towards a System of Social Accountability." Special Series of the Civil Society Team for Latin American and the Caribbean, the World Bank.
- Fieser, Ezra, and Jacqueline Charles. 2012. "Dominican Authorities Investigating Haitian Contracts of Senator." The Miami Herald, April 2. <http://www.miamiherald.com/2012/04/02/2728451/dominican-authorities-investigating.html>
- Fox, Jonathan. 2014. "Social Accountability: What Does the Evidence Really Say?" GPSA Working Paper 1, World Bank, Washington DC.
- Freedom House. 2002. "Dominican Republic." Freedom in the World. <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2002/dominican-republic>.
- . 2004. "Dominican Republic." Freedom in the World. <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2002/dominican-republic>.
- . 2009. "Dominican Republic." Freedom in the World. <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2002/dominican-republic>.
- Guerzovich, Florencia. 2011. "How to Articulate and Strengthen Pro-Reform Coalitions: The Case of the Participatory Anticorruption Initiative in the Dominican Republic." For Internal Use Only.
- Haarhuis, Klein, and Carolien Maria. 2005. "Promoting Anti-Corruption Reforms: Evaluating the Implementation of a World Bank Anti-Corruption Program in Seven African Countries (1999–2001)." Dissertation, University of Utrecht.
- Hartlyn, Jonathan. 2010. "A Country Study: Dominican Republic." Library of Congress Country Studies. <http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/dotoc.html>

- Immigration and Refugee Board of Canada. 2007. "Dominican Republic: Organized Crime; Government Actions to Fight Organized Crime; State Protection for Witnesses of Crime." <http://www.unhcr.org/refworld/docid/469cd6a614.html>
- Jesuit Refugee Service. 2006. "Haití: empoderamos a las comunidades fronterizas haitianas y protegemos sus derechos humanos fundamentales."
- Johnston, Michael, and Sahr Kpundeh. 2002. Building a Clean Machine: Anti-Corruption Coalitions and Sustainable Reform. The World Bank Institute.
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. 2011. Worldwide Governance Indicators: A Summary of Data. Methodology and Analytical Issues. www.govindicators.org
- Leeuw, Frans, Ger van Gils, and Cora Kreft. 1997. "Evaluating EDI's Anti-Corruption Initiatives in Uganda and Tanzania." Working Paper, the World Bank.
- Matsuda, Yasuhiko and Andrea Gallina. 2013. "La economía política del desarrollo en República Dominicana. Análisis de la situación institucional y de gobernabilidad." World Bank, Washington DC. http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/10/15/000456286_20141015104304/Rendered/PDF/913120IGRoREPLooBox385295B00PUBLICo.pdf
- Moya Pons, Frank. 1998. "The Dominican Republic: A National History." Markus Wiener Publishers, Inc.
- . 2009. Introducción. Historiadores y patriotas, Colección Pensamiento Dominicano. Volumen V. Historia, pp. 17–29. Santo Domingo: Sociedad Dominicana de Bibliófilos.
- Partners for Democratic Change. http://www.fpd.ro/services.php?do=anticorruption_strategies
- Paul, Samuel. 1996. Making Voice Work: The Report Card on Bangalore's Public Services. World Bank, Washington DC.
- Putnam, Robert D. 1993. Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- . 1995. "Bowling Alone: America's Declining Social Capital." *Journal of Democracy* 6 (1): 65–78.
- Ribando Seekle, Clare. 2011. Dominican Republic: Background and US Relations. Congressional Research Service.
- . 2005. Dominican Republic: Political and Economic Conditions and Relations with the United States. Congressional Research Service. <http://fpc.state.gov/documents/organization/46402.pdf>.
- Robles, Frances. 2012. "Dominican Generals Tied to Dominican Republics Lose US Travel Visas." *The Miami Herald*, February 24. <http://www.miamiherald.com/2012/02/24/2659531/dominican-generals-tied-to-Dominican-Republics.html#storylink=cpy>
- Sanchez, Miguel, and Roby Senderowitsch. 2012. "The Political Economy of the Middle Class in the Dominican Republic: Individualization of Public Goods, Lack of Institutional Trust, and Weak Collective Action." Working Paper, World Bank.
- Seelke, Clare. 2011. Dominican Republic: Background and US Relations. Congressional Research Service. <https://www.fas.org/sgp/crs/row/R41482.pdf>
- Shoichet, Catherine, and Diulka Perez. 2011. "Amnesty: Killings by Dominican Police 'Alarming.'" CNN, October 25. <http://www.cnn.com/2011/10/25/world/americas/dominican-republic-police/index.html>
- Suwaj, Patrycja Joanna. 2011. "Sokolka Case Study: Strategies to Treat and Prevent Corruption through Increasing Local Government Integrity, Efficiency and Accountability." Prism Association.
- United Nations. 2005. Dominican Republic: Public Administration Country Profile. United Nations, Department of Economic and Social Affairs.

- United States Department of State. 2006. Dominican Republic. International Narcotics Control Strategy Report.
- USAID. 2008. Audit of USAID's Anticorruption Activities in the Dominican Republic. Office of the Inspector General, Audit Report 1-517-09-003-P.
- Vasilache, Ana, and Nicole Rata. 2011. Craiova, Romania Case Study, Strategies to Treat and Prevent Vulnerability to Corruption through Increasing Local Government Integrity, Efficiency and Accountability. Local Government Initiative of the Open Society Institution.
- West, Jacqueline, eds. 2001. South American, Central America, and the Caribbean 2002: Regional Surveys of the World. 10th ed. Taylor & Francis.
- World Bank. 2011. "Dominican Republic: GAC Note." Dominican Republic Country Office, the World Bank, Dominican Republic, Mimeo.
- . 2006. Dominican Republic Poverty Assessment Achieving More Pro-Poor Growth. Document of the World Bank, the Inter-American Bank and the Government of the Dominican Republic.
- . 2012. Dominican Society Leads the Anti-Corruption National Dialogue. World Bank. <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/LACEXT/DOMINICANEXTN/0,,contentMDK:23069285~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:337769,00.html>
- World Bank Institute. 2012. Governance Diagnostic Brief. World Bank.

الشراكة العالمية من أجل المساءلة الإجتماعية



الشراكة العالمية من أجل المساءلة الإجتماعية

لمزيد من المعلومات:

الشراكة العالمية من أجل المساءلة الإجتماعية

البنك الدولي

1818 H Street NW

واشنطن العاصمة 20433

رقم الهاتف: +1 202-458-5721

www.theGPSA.org

www.GPSAknowledge.org